كتاب الأمة

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات - قطر

العدد: ١٣٠ ربيع الأول ١٤٣٠هـ السنة التاسعة والعشرون

المشروع الحضاري لإنقاذ القدس

أ. محمد عبد الفتاح حليقاوي

محمد عبد الفتاح حليقاوي

* من مواليد الأردن.
* باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان.
* حصل على «جائزة القدس» التي يمنحها اتحاد الكتّاب والأدباء الأردنيين للباحثين العرب (٢٠٠٧م).
* حصل على «جائزة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية» في القاهرة (٢٠٠٣م).
* له عدد من الدراسات والأعمال المنشورة، من ذلك:

- الأفكار الإصلاحية عند الإمام محمد عبده.
- أثر مدينة بغداد على القضاء في العصر العباسي الأول.
- إسرائيل والمصالح الدولية... رهانات الماضي واحتمالات المستقبل.

كتاب الأمة
سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات - قطر
ص.ب: ٨٩٣ الدوحة - قطر

من شروط النشر في السلسلة

- أن يهتم البحث بمعالجة قضايا الحياة المعاصرة، ومشكلاتها، ويسهم بالتحصين الثقافي، وتحقيق الشهود الحضاري، وترشيد الأمة، في ضوء القيم الإسلامية.
- أن يتسم بالأصالة، والإحاطة، والموضوعية، والمنهجية.
- أن يشكل إضافة جديدة، وألا يكون سبق نشره.
- أن يُوثق علميًا، بذكر المصادر، والمراجع، التي اعتمدها الباحث مع ذكر رقم الآيات القرآنية، وأسماء السور، وتخريج الأحاديث.
- أن يبتعد عن إثارة مواطن الخلاف المذهبي، والسياسي، ويؤكد على عوامل الوحدة والاتفاق.
- يفضل إرسال صورة عن البحث، لأن المشروعات التي ترسل لا تعاد، ولا تسترد، سواء اعتمدت أم لم تعتمد.
- ترسل السيرة الذاتية لصاحب البحث.
- تقدم مكافأة مالية مناسبة.

هذا الكتاب.. لقد أحسن المؤلف طرح إشكالية النهوض، واستدعاءها للتفكر والمثاقفة، حيث اعتبر تحرير بيت المقدس هو ثمرة لمشروع نهوض كامل، وحاول أن يستصحب بعض الرؤى النقدية، لكن يبقى المطلوب: كيف نستطيع أن نتقدم خطوة وأن نوظف هذه الرؤى ونحولها إلى برامج وخطط لتصبح دليل عمل؟

لا شك أن القدس كانت ولا تزال محور الصراع العالمي، فهي أرض النبوات جميعاً، منذ فجر التاريخ، وقبلة الأنبياء وأتباعهم؛ لقد كانت المحرك للجيوش والتضحيات، منذ أقدم العصور؛ ولا تزال قضية قابيل وهابيل، التي أشار إليها القرآن، تتكرر وتدور على أرضها.

ولعل مما يلفت أن الله بعد أن قص قصة ابني آدم منذ النشأة الأولى، وبيَّن نزوع الإنسان إلى الفساد وسفك الدماء شرّع عقوبة الردع، ولم يوكل الناس إلى ضمائرهم، وكان بنو إسرائيل هم وسيلة الإيضاح، فالفساد والإفساد ما يزال سارياً في عروق المحتلين.

ولعلنا نقول: إن الفترة الوحيدة، التي نعمت فيها القدس بالسلم والأمن والحرية على مستوى عالمي ولأبناء الأديان جميعاً هي فترة الحكم الإسلامي، حيث شعار: «**لا إكراه**».

إن العهدة العمرية، التي تولدت عن مشروع حضاري تغييري، يمكن أن تشكل دستوراً معاصراً لإدارة القدس وخلاص البشرية من الأحقاد الدينية والعنصرية، فالعمق الديني يبقى هو المحرك الحضاري للشعوب والأمم، لذلك نرى حتى الملاحدة ومنكري الأديان يلجأون إليه لتحريك الجماهير في السلم والحرب.

ومن ميزة هذا الكتاب أيضاً أنه يجيء حيث يشتد الصراع الدولي والإقليمي حول القدس.

فالقدس كانت ولا تزال محور الصراع ومفتاح السلام العالمي، وهي معيار الحضارة وشاهد الهمجية.

موقعنا على الإنترنت: www. sheikhali-waqfiah.org.qa

www. Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني : E. Mail:M_Dirasat@Islam.gov.qa

مطابع الراية - قطر

المشروع الحضاري
لإنقاذ القدس

أ. محمد عبد الفتاح حليقاوي

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٣٠هـ

شباط (فبراير) – آذار (مارس) ٢٠٠٩م

محمد عبد الفتاح حليقاوي

المشروع الحضاري لإنقاذ القدس

الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٩م.

١٣٢ص، ٢٠سم - (كتاب الأمة، ١٣٠)

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠٠٩/٧١

الرقم الدولي (ردمك): ٠-٣٠-٤٤-٩٩٩٢١

أ. العنوان ب. السلسلة

موقعنا على الإنترنت : www. sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

يقول تعالى:

﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٌ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ ﴾

(آل عمران: ١٦٥)

مركز البحوث والدراسات



كتاب الأمة

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات

- إعادة تشكيل العقل المسلم في ضوء معرفة الوحي
- إحياء مفهوم فروض الكفاية وأهمية التخصص

ربع قرن من العطاء..

قطر ـ الدوحة ـ ص.ب :٨٩٣ ـ هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠(٩٧٤) ـ فاكس : ٤٤٤٧٠٢٢

تقديم

عمر عبيد حسنه

الحمد لله، الذي ناط الوراثة الحضارية بتوفير شروط وظروف بناء الإنسان الصالح المصلح، كمحور للنهوض، وإقامة المجتمع ميدان الفعل وثمرة الفاعلية الحضارية، وجعل ذلك معايير ثابتة وخالدة في قيم النبوة وسنة ماضية في تاريخ الأمم، يستوي في ذلك الوراثة الدينية والثقافية والحضارية وتحقق الشهود الحضاري بشكل أعم، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٧)؛ وجعل قيم الرحمة وإشاعة التراحم، وليس التلاحم والمواجهة، هو روح الحضارة وهدفها والغاية النهائية من النبوة الخاتمة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

وتبقى معادلة النهوض، أو سؤال النهضة ملحاً وقائماً: كيف نبني الإنسان الصالح المصلح ونقيم المجتمع، وكيف نبني الحضارة ونصل إلى

تنمية الحس الحضاري للتطلع والعمل والتسامي للوصول إلى إشاعة قيم الرحمة وإدراك عطائها، على مستوى الفرد والمجتمع، ودورها في التوسع بدوائر الخير والبر في واقع الناس وتحقيق الأمن النفسي، واعتمادها الهدف الذي يتمحور حوله نشاط الإنسان، ووسيلة الخلاص لجميع معاناة وعذابات البشر؟

وفي الطريق إلى النهوض والنمو والمحاولات المستمرة لبناء مجتمع الغد الصالح، الذي يسوده التراحم، تتعدد وجهات النظر والرؤى وتتفاوت حياة المجتمعات، بين التظالم والعدالة والمساواة والتراحم والتلاحم والارتقاء والتسامي، وهكذا تمضي في الناس سنة المدافعة، وتتحقق من خلال سيرورتها سنة التداول ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران:١٤٠)، وتقوم حضارات وتسقط أخرى، ويظهر أفراد وجماعات تشكل خمائر النهوض تقدم الأنموذج المثير للاقتداء.

وهذه جدلية الحياة، من بدء الخلق وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الملك:٢)، وشاهد الحياة القائم والدائم يتمثل في نبأ ابني آدم، حيث يقول تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة:٢٧)، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا

ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ (فاطر:٣٢).

والصلاة والسلام على الرسول القدوة، الذي جاءت نبوته الخاتمة ورسالته الإنسانية نقطة تحول وتغيير نوعي في التاريخ الإنساني العام ومثالاً يحتذى في كيفية التعامل مع السنن الجارية في الحياة والأحياء، ومنعطفاً في تغيير حال وواقع العرب، الذين مثلوا القاعدة البشرية الأولى، من الشرك إلى التوحيد؛ التوحيد بمفهومه الشامل الذي يعني الانعتاق من الظلم والتسلط وتوفير الحرية والمساواة؛ ومن الجهل والخرافة إلى العلم والمعرفة الحقيقية؛ من الإيمان بالأوهام واعتماد الخوارق أو السنن الخارقة والأساطير وما يترتب عليها من مجازفات سلبية وتبديد طاقات إلى استيعاب السنن الجارية وكيفية التعامل معها وحسن تسخيرها ومغالبة قدر بقدر؛ حيث سنته ﷺ في بناء التحول وسيرته في التغيير والنهوض كانت وما تزال مصدر عطاء خالد، ومنجماً إنسانياً لا ينضب، وتجربة حضارية لم ينطفئ توهجها على الرغم من كل التجارب والمحاولات البشرية، التي قد تقترب أو تبتعد عنها.

لقد تبلور في دعوته ﷺ ورسالته، وتجلياتها في سيرته، التأكيد أن مشاريع النهوض لابد أن تخضع لسنن جارية ومطردة في الحياة والأحياء،

وأن التغيير إنما يتحقق من خلال عزمات البشر وقدراتهم واستطاعاتهم حتى ولو كان على رأس قيادتهم نبوة معصومة، إلا أنها النبوة القدوة، المتعاملة مع السنن الجارية، الخاضعة لقوانين الاجتماع البشري، المبصرة بكيفية التعامل معه، ليكون ذلك دليل العمل مع الحياة للسائرين على الطريق بعد توقف الوحي.

لقد أسست النبوة الخاتمة لآليات النهوض، فكراً وفعلاً، فالتغيير منوط بإرادة البشر، فالله أراد لهم أن يريدوا؛ يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد:١١)، فالله سبحانه وتعالى من خلال سننه الجارية لا يأذن بحدوث التغيير إلا عندما تتوفر إرادة الجماعة، التي تمتلك أهلية التغيير وأدواته، فالتغيير يبدأ من بناء الإرادة من داخل النفس، من تغيير الفرد فالجماعة فالأمة.

فالتغيير كمشروع منوط بفعل وفاعلية الأمة كلها ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ﴾، وليس ببطل أو فرد أو زعيم أو نبي أو قديس أو زعيم ملهم أو جماعة أو طائفة مهما عظم شأنها.. لقد أسست النبوة لمنهج التغيير؛ فليس التمحور حول البطل كشخص، حيث ينحصر الإنقاذ في ذاته ويتوقف على حضوره وإنجابه وإنجازه، وإنما أسست ليكون هذا التمحور والتعظيم منصرفاً إلى البطولة كقيمة يمكن لكل أفراد الأمة مقاربتها ومحاكاتها والنزوع إليها، وهكذا سائر الفضائل المطلوب توفرها للنهوض والإنجاز الحضاري.

فالخصائص المطلوبة للنهوض في قيم النبوة وعطائهـا لم تتمحـور وتنحصر في الفرد الممتاز وإنما جُعلت متاحة للأمة بعمومها، ولا يخـرج الفرد عن أن يكون دليلاً وأنموذجـاً على إمكانية تجسيد هذه القـيم في حياة الإنسان، وبذلك يتحول الفرد الصالح المصلح إلى أنموذج حضاري يشكل محرضـاً حضـارياً يمنح الرؤية والإمكانية والممكـن والـدليل، ويبقى التغيير العام منوطاً بإرادة الجماعة والأمة، وهذه سنة الله وقـدره وإرادته، فهو الذي أراد للأمـة التي تنشد التغيير أن تريد وتعمل علـى تحقيق إرادها بكل شرائحها ومن كل مواقعها وليس المكوث في غرفـة الانتظار ليظهر الإمام، أو ينـزل الفارس من كوكب آخـر، أو يخلـق الزعيم الملهم، أو يأتي المهدي المنتظر ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئـت ظلماً وجوراً.

ومسيرة التاريخ الحضاري العام والتاريخ الإسلامي، كثمرة لتجارب تاريخ الأمم والنبوات، هي دليل على اطراد السنن الجارية، فكـثير مـن الأنبياء بُعثوا و لم يؤمن بهم أحد، فلم يحدثوا تغييراً؛ ولئن كان هذا دلـيلاً من بعض الوجوه على أهمية الثبـات على الحـق، على المبدأ، وأن الحياة لا تخرج عن كونها موقفاً مهما تضاءل أتباعه، فإنه من وجه آخر دليـل على أن التغيير يبدأ من عند تغيير الفرد كخميرة نهوض وينتهي ليكـون مشروع أمة كامل.

وبعد:

فهذا «**كتاب الأمة**» الثلاثون بعد المائة: «**المشروع الحضاري لإنقاذ القدس**» للأستاذ محمد عبد الفتاح حليقاوي، في سلسلة «**كتاب الأمة**»، التي يصدرها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، في محاولتها لاسترداد الفاعلية، ومعاودة إخراج الأمة وبناء خيريتها، التي كانت بها خير أمة أُخرجت للناس، تقوم برسالتها التغييرية في تحقيق إنسانية الإنسان، وتخليصه من الظلم والتسلط والهيمنة بكل صورها وأشكالها، القديمة والمستحدثة، وإلحاق الرحمة به، وتأهيله لحمل الأمانة وحسن أداء الرسالة، وتصويب رؤيته للكون والإنسان والحياة، وتأهيله لكيفية التعامل مع قيم الوحي، في الكتاب والسنة، واستصحاب السيرة النبوة وسيرة خير القرون، في محاولة بعث تجديدية تشكل دليل الحياة وكيفية التعامل معها، وضبط مسيرتها وفق هدايات الدين وإبداعات العقل.

إن إحياء الاجتهاد لتحقيق خلود القيم الإسلامية وتأكيد قدرتها على العطاء وتوليد الرؤي والأحكام التي ترشد الناس وتردهم إلى طريق الحق أصبح من المهام الكبرى للعلماء والخبراء، من مختلف التخصصات والمؤسسات ومراكز البحوث والدراسات؛ وبدون ذلك فلا سبيل للنهوض، في كل زمان ومكان، وفك قيود التقليد التي كبلت العقل المسلم وأوقفته عن العطاء وحاصرت امتداد القيم الإسلامية في حياة الناس بذريعة درء المفاسد، الأمر الذي أنتج المفسدة الكبرى وهي خروج شريعة

الله من بناء حياة الناس، وإحداث الفراغ الكبير أمام كل وافد لدخول الفساد والإفساد.

إن الإصابة الكبرى، التي لحقت بالأمة وحالت دون امتدادها ومعاودة إخراجها، والحكم عليها بالموت مع وقف الدفن، هي في إغلاق باب الاجتهاد، وبذلك تعطلت العقول عن النظر والاجتهاد، وتوقف المجتمع عن الامتداد والتفكير في وسائل النهوض، وكأن الله الذي أنزل الشريعة الخاتمة الخالدة، وأعلى مرتبة الاجتهاد وتوليد الأحكام والاستجابة لكل قضايا الحياة إلى أن يكون أحد مصادر التشريع للأحكام، بعد القرآن والسنة، لا يعلم فساد العصور وتقلبات الأيام، وكأن من تذرعوا بالإغلاق خوفاً على الدين من العبث هم أكثر غيرة على الإسلام والقرآن من خالق الإنسان ومنزل القرآن، الذي رضي الإسلام ديناً للناس في كل عصر وآن (!)

ولعلنا نقول هنا: إن الأسباب الحقيقية لإشكالية التخلف واستعصاء النهوض تتمثل في إغلاق باب الاجتهاد، وبذلك إقالة العقل من وظيفته، واعتبار أن النظر والتفكير والاجتهاد وتوليد الأحكام للاستجابة لمستجدات الزمان والمكان مروق من الدين وإثم وخطيئة وتطاول على شرع الله قد يصل إلى حد الكفر بالله، والعياذ بالله.

لقد أُدخل العقلُ المسلم، الذي يشكل أهلية التكليف ومحل التلقي لخطاب الله ووسيلة فهم الوحي وإدراك أحكامه والنظر والاجتهاد في

كيفية الاستجابة له، وتعدية الرؤية والحكم الشرعي لكل مستجد ونازلة، في غيبوبة لم يستفق منها، وبذلك دخلت الأمة معه حالة العجز والعقم التي لمّا تنفلت منها أو تنفك عنها بالشكل المطلوب حتى الآن، حيث أصبح ديدن الكثير من العقلاء والمفكرين الفرار والهرب من مجتمع المسلمين، الذي تحول إلى معسكرات للأسر والمصادرة لإنسانية الإنسان وكرامته وعقله على المستوى السياسي والثقافي وحتى الشرعي ليجدوا أنفسهم عند (الآخر)، ويجدوا حريتهم عند (الآخر)، وإبداع عقولهم عند (الآخر)، ومناخ إنتاجهم وتميزهم في مجتمعات غير مجتمعاتهم.

وما دامت هذه العقلية أو هذه الصورة من الاستبداد السياسي والتدين المغشوش والكهانة الدينية هي التي تحكم الحياة فإن ذلك سوف ينتهي، كما هو واقع الحال، إلى تكريس وتنمية التخلف والتراجع الحضاري، وليس تخلف عملية التنمية واستعصائها؛ وتزداد الخطورة أكثر فأكثر، كما هو الحال في كثير من بلاد المسلمين، عندما تتشكل الكهانات الدينية وتتحالف مع الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، بحيث تغادر الأمة قيمها ومعاييرها وأفكارها وتجربتها التاريخية الحضارية لتصبح وقفاً على الأشخاص الذين يشكلون آلهة العصر، ووقفاً على طبقة رجال دين تتحدث وحدها باسم الله وتجرِّم كل من يفكر بغير عقلها، كما يجرّم الدكتاتور والمستبد السياسي كل صاحب رأي وعقل غير رأيه وعقله.

لقد أنزل الله من فضله كتابه للناس جميعاً، وجاء خطابه ميسراً لكل إنسان، ليكون محرضاً عقلياً وفكرياً، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ (القمر:١٧)، لذلك فمن حق كل إنسان أن يقرأ ويفكر ويتأمل وينظر ويعتبر ويدّكِر ويجتهد ويستجيب للتكليف بحسب قدراته واستطاعاته؛ وهذا الفضاء المفتوح في كتاب الله وتكليفه أمام العقل قد يلحق بعض الإصابات بسببٍ من الجهل والجراءة على القول بدون علم والغلو والانتحال وسوء النوايا والتحريف، وكل شيء في المجال الفكري الاجتهادي وارد، وكل احتمال أكثر من طبيعي في هذا المجال، لكن ليس العلاج إغلاق باب الاجتهاد وإلغاء العقل والنظر والتفكير والاعتبار والعودة إلى الأمية وإلغاء وظيفة الوحي باسم الحرص على الوحي.

فالاعتبار والنظر والوعي المطلوب لقارئ القرآن، المأمور به الإنسان، سوف يؤدي به إلى استخلاص العبرة ومن ثم العبور إلى إبصار المستقبل في ضوء رؤية الماضي؛ والتدبر الذي أمرنا به سوف يؤدي بصاحبه إلى امتلاك ملكة التدبير والنظر في الأمور، وهذا من الاجتهاد.

نعاود القول: ليس العلاج لما يُحتمل من إصابات في إلغاء العقل وما يتولد عنه من النظر والاجتهاد والاعتبار (الذي يعني الغياب الشرعي والغيبوبة العقلية بكل أبعادها)، وإنما العلاج بفتح باب الاجتهاد والتفكير والتفاكر والتثاقف والتقويم والمراجعة على مصراعيه؛ هذه العمليات

الفكرية هي دون سواها وسيلة التصويب ورد الأمور إلى نصابها، وبناء حالة التوازن والتوسط والاعتدال، والحيلولة دون الجنوح؛ وتلك مهمة العلماء العدول في كل خلف وجيل من الأمة، وهذه هي جدلية الحياة، التي تعني ديمومة عملية ضرب الحق والباطل، ليذهب الزبدُ ويمكث في الأرض ما ينفعُ الناس، يقول تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (الرعد:١٧).

إن أي تفكير بمشروع للنهوض، أو أي تفكير بالإجابة عن سؤال النهضة دون البدء في إحياء النظر والاجتهاد هو نوع من الرسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، والضرب في الحديد البارد، وتسجية للوقت، وإلهاء لجماهير الأمة بأوهام وشعارات لا نصيب لها من الحق والواقع، حتى ولو كانت لافتات إسلامية.

ونستطيع أن نقول: إن حالة الركود والاستنقاع واستمرار سؤال النهضة مشروعاً وملف النهوض مفتوحاً كان ولا يزال أمراً موازياً وملازماً لإغلاق باب الاجتهاد، ذلك أن الإغلاق أدى إلى الاستغلاق، وانتهى بالأمة إلى إعفاء نفسها من المسؤولية ودخول غرف الانتظار طلباً للمخلص والمنقذ والفارس والبطل والإمام المنتظر، الذي سوف يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً، الذي يأتي من الكواكب

الأخرى، وتكريس الاعتقاد والتفكير الأعوج أن المزيد من الانحطاط والظلم مدعاة لسرعة حضوره.

وقد نستغرب، أو لا نستغرب، في حالات التخلف والتراجع الحضاري، أن يصبح الإغراق في الانحطاط والتخلف من أعلى أنواع التدين، والانسحاب من المجتمع والهروب من تحمل المسؤولية وأداء الأمانة دليل الزهادة في الدنيا والإعراض عن مفاتنها وزينتها، حتى انتهى الأمر إلى شيوع تفسيرات للقيم الإسلامية عجيبة وغريبة ومريضة، فإذا كان الرسول ﷺ يحذر النساء من سوء العشرة، ويخبر أنهن من أكثر أهل النار، بسبب كفران العشير وعدم إدراك مسؤوليتهن الاجتماعية والأسرية، وأن ذلك الترهيب إنما ورد ليدعو إلى الاستقامة والانسجام الأسري واستشعار المسؤولية في بناء الحياة الأسرية على التوازن والتفاهم والانسجام والإحساس بالتبعة، أدى الفهم والتفسير لهذا الحديث عند صاحبات العقل المتخلف إلى أن درء الدخول في النار إنما هو بعدم الزواج، على ما في ذلك من مخالفة السنة والفطرة!

وأغرب من ذلك الفهم والفقه والتدين محاولة تسويغ المعاصي والإصرار على فعلها بمسوغ شرعي، فقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ (الانفطار:٦-٧)، يتحول ليصبح عند بعضهم فهماً معوجاً، فيقول: «غرّني كرمك ورحمتك وعفوك»! وهكذا تتحول بعض الفرق من الصوفية المنحرفة إلى لون من

ممارسة الإباحية وإسقاط التكاليف الشرعية باسم الدين؛ وتلك الانحرافات كلها إنما تراكمت بسبب إيقاف الاجتهاد وما يترتب على ذلك من ضرورة تصويب العلماء العدول وإقامة الكتاب والميزان في حياة الأمة.

إن إغلاق باب الاجتهاد، الذي لا يخرج عن كونه وجهة نظر واجتهاد، أدى إلى انطفاء فاعلية الأمة، التي تعتبر المحرك والمحرض الحضاري الذي يصنع القلق السوي، الذي يدفع إلى النظر والتحري والتجربة والملاحظة والاختبار ومحاولة تلمس سبل التغيير؛ يدفع إلى التدبر الذي يورث ملكة المقايسة والمقارنة والمقاربة والعبرة من الخطأ، والقدرة على تجاوزه، وعدم السقوط في الحفر نفسها، كما هو حال الأمة اليوم.

ولم يقتصر إغلاق باب الاجتهاد على إقالة العقل من وظيفته؛ بل حصل ما هو أكثر من ذلك، انتهى إلى التخويف من الاقتراب من العقل والعقليين، على الرغم من أنه، شرعاً ووحياً، هو مناط التكليف ووسيلة تلقي الوحي وفهمه والاستجابة لتعاليمه والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس، لذلك نعاود القول: إن سؤال النهضة كان ولا يزال قائماً، والمحاولات كلها للإجابة، على مستوى الفكر والعقل، لم تغير ساكناً، حيث ما زلنا نراوح عند فتح الملف ونعيش الشتات الثقافي لغياب المنهج والقاعدة والمنهجية، ونتوهم العافية، وتضيع أعمارنا بتعليق آمالنا فيمن كان شحمه ورماً، فيصدق فينا قول الشاعر:

أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم

ولعل من أخطر نتائج إغلاق باب الاجتهاد، الذي يعني التوقف وتعطيل التفكير والتطلع إلى وسائل النهوض وإبداعها: غياب العقل الناقد، واعتباره لعنة، وممارسته مروقاً من الدين، وعلى أحسن الأحوال القول في الدين بالرأي، والخروج على الوحي، والاعتراض على أحكام الله وتكاليفه، الأمر الذي أدى إلى الجمود على الفهوم السابقة، التي اجتهدت لعصرها، ومحاصرةٍ للشريعة عن الامتداد، وإيقافٍ للخلود الذي يعتبر من أخص خصائصها- حيث لا يخرج الخلود الذي ندعيه وننادي به عن القدرة على تعدية الرؤية وتوليد أحكامها في كل زمان بكل مستجداته- ورمي كل تفكير وإنتاج وإبداع وعطاء بالابتداع «**وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ وَكُلُّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ**» (أخرجه النسائي).

وقد تكون الخطورة، كل الخطورة في إلباس هذه العطالة اللبوس الديني، وممارستها تحت شعار التقوى والورع والخوف على دين الله والتزام السنة والاقتداء بسلف الأمة، حيث أصبح هذا شعاراً نرفعه في وجه كل ابتكار وإبداع دون وعي وبصيرة وتمييز وفهم لدلالة مصطلح «البدعة» في الدين وانحصار مجالها في عبادة الناس.

وكل ذلك قد يهون أمام ما أورثت وأفرزت عطالة العقل من الفهوم المعوجة حول القدر والحرية ومسؤولية الإنسان عن عمله، حيث المسؤولية – كما هو معلوم- فرع الحرية، وشيوع مذاهب الجبرية والقدرية في

الأمة، وإعفاء النفس من رسالتها ووظيفتها وتكليفها بالتغيير والارتقاء والتصويب بمعاذير ومسوغات دينية، والإلقاء بالتبعة على القدر، فالله خلقنا وما نعمل، مستدلين بقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات:٩٥)، علماً بأن الآية وردت في مجال خلق الله للناس والحجارة، التي ينحتونها ويتخذونها أصناماً تعبد من دون الله بما لا يليق بعاقل، والاعتقاد أنه القدر النازل من السماء - والعجيب الغريب أن يكون القدر مختصاً بالأمة المسلمة دون غيرها!- وأن أي محاولة لتغيير الحال هو اعتراض على إرادة الله وقدره في الناس وقضائه في العباد، وفي ذلك عودة بالفرد والمجتمع والأمة إلى الطفولة العقلية، إلى العقل الخوارقي الأسطوري، الذي ينتظر حصول المعجزة لإنقاذه مما هو فيه، والذي ما كان الوحي إلا لخلاص الناس من هذه الإصابات العقلية وحفظ كرامة الإنسان وحماية عقله وسلامة تفكيره.

ولعل من المستغرب أيضاً أن يتوافق ذلك مع ما تمتلئ به أدبياتنا وكتاباتنا ووعظنا وخطبنا من أن الله لم يخلق الدنيا عبثاً وإنما خلقها طبقاً لنظام محكم يليق بالله سبحانه ويدعو للإيمان بالخالق المبدع، حتى لقد اعتبر (دليل النظام) هذا أحد الأدلة الأساس في الاستدلال على وجود إله لهذا الكون، الذي لم يخلق عبثاً؛ وكثيراً ما نتلو الآيات، ونكرر تلاوتها، التي تستنكر حال من لا يدركون نظام الكون وخضوعه للسنن

والقوانين ولا يدركون حرية الإنسان في الفعل والترك ومسؤوليته عن الإيمان بهذا النظام ومسؤوليته عن التعامل معه وتسخيره، من مثل قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:١١٥)، فالكون يحكمه نظام ويسير وفق سنن وقوانين وأقدار مطردة، والله تعالى يقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران:١٣٧) ويقول: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ (سنته) قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب:٣٨) فأقدار الله هي سننه في الكون، ويقول تعالى: ﴿...فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران:١٣٧-١٣٨)، سنن اجتماعية وقوانين وأقدار مطردة تخضع لها مسيرة الحياة؛ فهل نعي هذه القوانين ونحسن التعامل معها وتسخيرها، وبذلك يتحقق انسجام الإنسان مع نظام الكون وسنن الحياة فننتج حضارة متميزة تحمل الرحمة للناس؟

فالإنسان (العَدْل) صانع الحضارة أمل النهوض هو الذي يعي ويدرك سنن الكون والحياة ويحسن التعامل معها ويغالب قدراً بقدر؛ والإنسان (الكَلّ) هو المعطل المتخلف المنطفئ الفاعلية، العاجز عن إدراك السنن، المنتظر الخوارق والمعجزات.

والعجيب في حال هذا الأمة ما انتهى إليه كثير من أبنائها من التلبس بالتدين المغشوش والفهم الأعوج لقيم الدين والذهاب إلى انتظار الخوارق والمعجزات لحل مشكلاتهم وتغيير حالهم(!)، فالمعجزة كما هو معلـــوم: الأمر الخارق للعادة، أي الخارق للأسباب، مما يعني - من بعض الوجوه- أن الحياة والكون والإنسان خاضعة لأسباب وسنن مطـــردة.. وكـــون المعجزة خرقاً للأسباب من قبل الله دليل على اطـــراد تلـــك الأســـباب والسنن، وأن عطاء المعجزة، بقيادة الموحى إليه، تحقق من خلال عزمات البشر في التزام الأسباب والسنن، وقدمت أنموذجاً وقدوة للنهوض ودليلاً للسقوط من خلال حسن التعـــامل مع السنن أو الخطأ في التعامل معها، ولم تأت في إقامة الحضارة وبناء العمران ونهـــوض المجتمـــع بـــالخوارق والاصطدام بالسنن، الأمر الذي يكرس عطالة الإنسان وعجزه.

لقد خضعت المسيرة الإسلامية النواة بقيادة النبوة لكل الأحوال، وفي شتى المجالات، للتعامل مع السنن من خلال الطبيعة البشرية نفسها، سقوطاً ونهوضاً، لتكون دليل العمل والتعامل والتسخير؛ فالتحول عن السنن الجارية وانتظار السنن الخارقة نوع من البله العقلي والتدين الفاسد، لذلك ومن هنا نقول: إن هذه الثقافة أو هذه العقلية يمكن أن تعتبر السبب الـــرئيس في استمرار العجز وفشل مشروعات النهوض وارتكاسها وقصورها في الرؤية وبقاء سؤال النهضة مغلقاً وملفها مفتوحاً؛ والأخطر من ذلك أن يحول هذا التدين الفاسد دون المراجعة والنقد والتقويم واكتشاف مـــواطن الخطـــأ ودراسة أسبابه وأخذ الحيطة والحذر والعبرة لعدم تكرارها.

وقد نلاحظ أن من أعظم إنجازات هذا التدين المشوَّه - إن صحت تسميتها إنجازات- ما يحملنا عليه من النخوة والانفعال وسرعة الاستجابة لترميم آثار الإصابات(!) أما التفكير في أسبابها وبيان الخطأ والتقصير واستدراك ذلك في قابلات الأيام؛ فذلك اعتراض على قدر الله وتحكيم للعقل وإبعاد للوحي، الذي اعتبر القدر من أركان الإيمان(!)

إن إغلاق باب الاجتهاد شكل المناخ لهذه الفهوم الفاسدة، التي لا ينتجها إلا العقل البليد؛ فإذا حرم الإنسان من التفكير والمقاربة والمقارنة والاجتهاد في تنزيل القيم على واقع الناس، بحسب تغير أحوالهم وتفاوت استطاعاتهم، وما قيم الدين إلا لصناعة الدنيا وبناء السلوك والمجتمع الفاضل، فمن أين يأتي الإنتاج كثمرة للعقل محرك النهوض، ومن أين يتكون العقل الناقد لهذا الإنتاج الغائب؟ فالعقل الناقد المجتهد هو ثمرة وجود اجتهاد وإنتاج وعمل وعطاء، فكيف وحالتنا هذه نطلب حضور العقل الناقد القادر على التقويم والمراجعة والمناقشة والمقارنة والمقاربة وبيان كيفية الاقتداء؟ لذلك نعتقد أن تكرار الإصابات واستمرار حالات العجز والتخاذل والخزي أكثر من طبيعية.

ولعل من عجائب الأمور وإفرازات الذهنية التي تلقي بالتبعة على القدر لتعفي نفسها من المسؤولية هو شيوع فلسفة الجبر أو عقلية الجبر، التي قد تعتبر اليوم، عند بعض المسلمين، من أعلى أنواع التدين،

وتستخدم لذلك إسقاط بعض الآيات على هذه الحالة الشاذة المتناقضة مع كل عقل ووحي، من مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء:٦٥)، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب:٣٦)، وهكذا يُستدل بالآيات مقطوعة عن سياقها ومقاصدها، مع أن الرسول ﷺ يقول: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ باللَّهِ وَلا تَعْجَزْ» (أخرجه مسلم)، والله تعالى ناط العمل والتغيير والارتقاء وإقامة العمران بإرادة الإنسان وفعله، ورتب على ذلك المسؤولية والجزاء ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ﴾ (النجم:٣٩-٤١)؛ فالله هو الذي أراد للإنسان أن يريد، أن يكون حراً، وشرع له السنن الجارية، وطلب إليه تسخيرها لتحقيق مصلحته وفق مقاصد الدين، وقدم له نماذج من النبوة على كيفية التعامل معها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، حيث ناط الله فعله بالتغيير بإرادة المجتمع، الناس، القوم، - كما أسلفنا - الذين يدركون السنن فيتعاملوا معها، ويغالبوا قدراً بقدر، ولعل كلمة ابن القيم، رحمه الله، وهو العالم السلفي النصّي المجدد، يمكن أن تشكل الرؤية الدقيقة والشرعية في هذا المقام عندما يقول: «ليس المؤمن الذي يستسلم للقدر، وإنما المؤمن الحق من يغالب القدر بقدر

أحب إلى الله» (مدارج السالكين) وهذا الفهم هو المهماز الحضاري ودليل النهوض ومحرك الفاعلية.

إن عملية التغيير أو مشروعات النهوض بشكل عام مشاريع تتطلب استيعاب الأمة جميعاً لها وانخراطها بها بحيث تستنفر طاقاتها وتجمعها وتنفر لإنجازها، كل من موقعه، ذلك أن مشاريع النهوض غالباً ما تكون من تفكير نخبة وإنجاز أمة.. فالله سبحانه وتعالى في سننه وقوانينه للتغيير قال: ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟﴾ فواو الجماعة هنا لها دلالة واضحة، حيث تبدأ إرادة التغيير واستيعاب التغيير والتأهل للتغيير بتغيير ما بالنفس من عند الفرد، وتتراكم إرادات الأفراد وتتعاظم لتشكل مجرى التغيير العام القاصد، عندها يحدث التغيير والنهوض، الذي يشارك فيه الأفراد جميعاً، وينعكس على الأفراد أو على الأمة جميعاً.

لذلك نقول: إن أي مشروع نهوض لا تفقه الأمة ثقافته ولا ينزل إلى مستوى تعبئة الأمة ولا تتفاعل معه ولا تنخرط فيه ولا تبصر أهدافه ووسائله بوضوح وتستشعر المسؤولية تجاهه محكوم عليه بالفشل والسقوط، فدور الرواد والأبطال والزعماء والنخب هو قدح الشرارة، وإيقاد الشمعة، وإنارة الطريق، وتحريك الفاعلية، وتحديد الأهداف العامة الواضحة والمرحلية، واختيار الوسائل واختبارها وتحويلها لتكون رؤية نخبة وبطل وزعيم وعبقري وإنجاز أمة؛ وحتى رسل الله الكرام عملوا على

تثبيت الإيمان في الفرد فالأمة، فتحولت بذلك الإيمان إلى أمة قادرة على أن تجمع طاقاتها وتستشعر مسؤولياتها تجاه واجبها ودورها الرسالي.

ولعل في دروس السيرة، حيث معرفة الوحي وتنـزيلها على واقع الناس وتسديد الوحي ومراجعته لكل خطأ وبيانه لكل خلل، ما يؤكد لنا هذه الحقيقة، ذلك أن النبوة لم تعتمد السنن الخارقة والمعجزات وتعفي نفسها والمؤمنين بها من التبعة والمسؤولية، وإنما تعاملت مع الحياة والأحياء من خلال السنن الجارية وعزمات البشر، وخضعت بكل تاريخها إلى عوامل وقوانين السقوط والنهوض والنصر والهزيمة، والصحة والمرض والوهن والتمكين، وهذا الذي يرشحها لأن تكون المنطلق ومصدر الرؤية ومحل التأسي والاقتداء.

فالخضوع للسنن الجارية والقوانين الاجتماعية وعوامل السقوط والنهوض والقيام بعمليات التقويم والمراجعة واكتشاف مواطن الفشل والقصور وأسباب التقصير وبناء العقل الناقد واعتماد الاستطاعة، أو ما يسمى في علم السياسة بـ«فن الممكن»، كان دائماً هو وسيلة التصويب، وإمكانية التسخير للسنن، ومغالبة قدر بقدر، وروح الارتقاء والنهوض، وسبيل الصمود والاحتماء من السقوط، فالشعار كان دائماً، للحركة الإنسانية، للسقوط والنجاح: ﴿ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ (آل عمران:١٦٥)، ﴿ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾، وحتى لو وجد في

المجتمع بعض الأفراد الممتازين الموهوبين النخبويين الأبطال، والجماعات والأحزاب لكنهم عزلوا أنفسهم وعجزوا عن التفاعل والانفعال مع الأمة فلن يستطيعوا التغيير.

ولعل قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (الأنفال:٢٥)، والحديث الذي ترويه أم المؤمنين زينب بنت جحش، رضي الله عنها، عندما سألت الرسول ﷺ: «أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ» (أخرجه البخاري)، ما يشكل إضاءة واضحة أو معلماً حضارياً على طريق السقوط والنهوض، وأنه لا يتحقق إلا من خلال أمة بكل مقوماتها.

لذلك، فالحديث عن إشاعة ثقافة السنن الخارقة والبطل الخارق والزعيم الملهم والقائد الفذ والإمام المنتظر هو نوع من التعطيل والتخدير وتكريس التخلف، أو تنمية التخلف، والقضاء على كل أمل في النهوض، حتى لو استطاع بعض تلك الزعامات تحريك جماهير الأمة ودهمائها وتحقيق انفعالها وعجز عن تقديم رؤية واضحة وبرنامج عمل مدروس، فسوف تتحول إلى هياج غوغائي طائش السهم بعيد عن أي إنجاز، بل على العكس قد يكون في مصلحة العدو، الذي يتخذ من ذلك ساحة للدراسة والمعرفة واكتشاف أزرار الضغط على الأمة لتحريكها، ووسيلة لاختبار ذهنيتها، وبناء خططه في المواجهة في ضوء هذه الخبرات المتحصلة.

ولعل من أبرز خصائص وصفات القيادة الناجحة هي القدرة على التأثير والإقناع والبصارة المنفعلة، وحسن تقدير العواقب والمآلات وإدارة الأزمات وإشراك الأمة في هذه البصارة، وإدماجها جميعاً في مشروع النهوض، ووضعها على جادته، وترشيد خطاها في ضوء الاستطاعات مناط التكليف، بعيداً عن الغوغائية والحماس والمجازفات غير المحسوبة، لا شرعاً ولا عقلاً، حيث ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، والتطاول إلى ما لا تستطيع وانتظار السنن الخارقة دون اعتماد السنن الجارية والأسباب والتزام حدود الاستطاعة، التي تعتبر في مقدمة شروطها ولوازمها.

فآيات القرآن ونصوص الحديث وسيرة الرسول ﷺ كلها تؤكد أن التعامل والعمل إنما هو من خلال السنن الجارية في الحياة والأحياء، وليس من خلال الخوارق والمعجزات، بل قد نجد نصوصاً كثيرة تؤكد ذلك وتوضحه، ولعل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ (محمد:٤)، ما يؤكد ذلك ويزيل أي لبس ويجعله تكليفاً من التكليف.

فالقيادة في أخص خصائصها إدراك أسلحة العصر الفاعلة، والعمل على إقامة مجتمع المعرفة والتخصص والحكمة والتكامل، وبناء الخبرة، وتوزيع العمل، وحسن اختيار أهل الحل والعقد- ولكل قضية مطروحة

أو لكل إشكالية أهل حلها وعقدها من الخبراء والمتخصصين- والتأسيس والتأصيل لذلك، لتتحول من شعار إلى فعل، وذلك بإقامة مراكز البحوث والدراسات، ومؤسسات الإحصاء وتحديد وقياس الإمكانات، ومراكز استشراف المستقبل واستطلاع توجهات الرأي العام، والقدرة على التبادل المعرفي، والإفادة من تجربة (الآخر)، والقدرة أيضاً على استشراف الماضي واستصحاب عبرته وليس الانحباس ضمن أسوار زمانه ومشكلاته وأشخاصه، القدرة على تجريد تجربة الماضي من إطار الزمان والمكان والقدرة على توليدها في زماننا ومكاننا، لنضيف أعماراً إلى عمرنا وتجارب إلى تجربتنا، ونبني أهلية التحليل والتقويم والدراسة المعمقة لكل حدث وظاهرة وفشل ونجاح وسقوط ونهوض، ونكتشف أسباب نجاحنا ونعمل على تنميتها، ونحدد أسباب فشلنا وسقوطنا فنحاصر امتدادها ونتقوى بعبرتها، حتى لا نعاود السقوط، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

وليس من مؤهلات القيادة جهورية الصوت وإلهاب الحماس وتهييج الجماهير وسماكة الحناجر وبناء السواعد على حساب الأدمغة والعقول (زعامة الخطب) ومن ثم تترك الجماهير الغاضبة الملتهبة حماساً واتصالاً لتلقى مصيرها وتعاني من الإحباط، وتتحول إلى وسيلة إيضاح للعدو لدراستها والتعرف على قيم وإمكانات قيادتها دون رؤية واضحة الخطوات مبصرة البرامج مدركة الاستطاعات.

فالعاقل الذي يعتبر بغيره، والأحمق هو الذي يكون عبرة ومحل تجريب لغيره؛ فكم نرتكب يومياً من حماقات بإصرارنا على الخطأ والقراءة بأبجدية خاطئة لأحداثنا وتجاربنا وممارساتنا، بنوع من الصلف والاستكبار؟!

وكان المطلوب بعد كل محنة وإصابة أن نراجع فعلنا ونفحصه ونحدد سلبياته و«**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ**» (أخرجه الترمذي) ونتعود ممارسة التوبة السياسية والفكرية والسلوكية، إلا إذا كنا مجتمع ملائكة؛ ذلك أن التوبة في حقيقتها هي عود على الفعل وإلى الفعل وتقويم له والعزيمة على عدم الوقوع بالخطأ مرة أخرى، نقرأ أنفسنا وكسبنا، ونقرأ عدونا، ونخلص إلى نتائج دقيقة من خلال السنن والقوانين التي تحكم الحياة والأحياء؛ أما أن تستمر العطالة ونكتفي بلعق جراحنا ونعاود حياتنا وكأن شيئاً لم يكن، وخصمنا يدرس أداءنا، ويتعرف إلى مواطن ضعفنا، ويقرأ ذهنيتنا، ويعد العدة للتعامل معنا في ضوء تلك المعطيات جميعاً، فأمر يدعو للحزن (!) وليس ذلك فقط، بل قد نفعل الأسوأ والأخطر وذلك بممارسة التضليل، والقراءات المعكوسة، وتحويل الهزائم إلى انتصارات، واستدعاء الخوارق، وتكريس الأوهام، والتأهل لهزيمة ومحنة جديدة، ومدافعة القتل بمزيد من القتلى، والتحول إلى مخزن للتضحيات تُستخدم وقت اللزوم (!) وأوراق على لعبة الشطرنج.

إن النزوع إلى الشهادة والموت في سبيل الله وتقديم التضحيات بالنفس والمال لا شك أنها من القيم الكبرى، لكن لابد أن يصاحبها فقه

سديد بأن ذلك كله من الوسائل لإرضاء الله وإزاحة الطغاة من أمام نشر الدعوة وإقامة المجتمع الإسلامي، الذي يحمل الخير للناس جميعاً ويسوي بينهم وينقذهم من الظلمات إلى النور، مجتمع يتمثل الإسلام في حياة أبنائه وسلوكهم وعلاقاتهم، وليس الموت، مهما كانت أهدافه، فالدم المسلم أكرم على الله من البيت الحرام، أو إجادة صناعة الموت، الأمر الذي سوف يحوِّلنا إلى مخزن للتضحيات قد يستخدمها (الآخر).

وقد تكون الإشكالية أننا نتعلم كثيراً فضل الموت في سبيل الله وثوابه العظيم، وهذا أمر طيب، لكننا لا نتعلم إلا قليلاً كيف نحيا في سبيل الله، وما هي مقومات الحياة في سبيل الله والقيام بعبادته وحمل الرحمة للعالمين، الغاية التي من أجلها كانت رسالة الرسل، عليهم السلام: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾، وندرك أن المسلمين في عهد النبوة وقيادة النبوة مُنعوا من القتال في سبيل الله لحفظ حياة طائفة بسيطة مؤمنة في المجتمع الكافر المعادي، يقول تعالى: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الفتح:٢٥).

فالمجاهدة إنما تكون في الميادين جميعها؛ ومشروع النهوض هو مشروع أمة بكل فئاتها ومواقفها ومسؤولياتها؛ والجهاد، بمعنى دفع العدوان

وإزالة المعوقات من طريق الدعوة ونشر الحرية، جانبٌ أساس في مشروع النهوض بكل أدواته، لكن لابد لنا أن نعرف أين نضع أقدامنا، لابد من التخطيط ودراسة الجدوى ومعرفة الإمكانات الذاتية وإمكانات الخصم وخططه والتمتع بوضوحٍ في الرؤية والهدف ونظافة الوسيلة، وكل ذلك من الجهاد، بمعناه العام، فالرسول ﷺ يقول: «**وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ** » (أخرجه مسلم).

فالقضية إيمان وبصر وبصيرة وإحاطة، وفكر وفعل وممارسة، واستشعار بالمسؤولية، والتزام بآداب الجهاد وارتباط بأهدافه، وضبط لأدواته، وليس بمجرد توثب روحي وحماسات وغضب عارم وحناجر سميكة وخطب رنانة ورايات عميّة قد يتسلمها أو يحركها العدو فتقود الأمة إلى حتفها، حتى ولو كان ظاهرها يرفع شعار الإسلام.

ولعلنا نقول هنا: إننا نكاد نكون الأمة الوحيدة التي لم تتعلم ولم تنتفع بتجاربها وتبصر أبعاد الحركة والساحة التي تعمل فيها، وهذا من الغباء والبلاء.

ويمكن القول: إن تاريخ التردي والتراجع أصبح إرثاً اجتماعياً، وفلسفة الهزائم أصبحت من أهم أدبياتنا من أكثر من قرن، من حين أطلق العرب: «الفرس الشقراء» ورفعوا شعار: «طاب الموت ياعرب»، ومن حينها ما تزال معركة الشعارات هي التي تحكمنا وتجلب لنا الكثير من

الويلات، وفي مقدمتها ما كان من بلاء الاستعمار القديم والحديث وتقسيم أرض العرب المسلمين (بمعاهدة سايكس بيكو) وذهاب فلسطين وتقاسمها بين من حرضونا على إخواننا في الدين وقاتلوا فينا، وما تزال هذه ذهنية سارية فينا وإرثاً نضالياً، وما نزال مخزناً للتضحيات تُستدعى وقت اللزوم، وما حديث أفغانستان عنا ببعيد، حيث استُخدام الجهاد والمال والمجاهدون في قتال الاتحاد السوفيتي، ومن ثم وبعد قضاء المهمة تحول الجهاد إلى إرهاب والمجاهدون إلى إرهابيين يطـــاردون، وليس ذلك فقط بل أصبح المســـلم، أياً كان، إرهابياً(!)

وقد لا يتسع المجال للإتيان على ذكر الكثير من الحماسات والارتجال الذي دفع إلى دخول المعارك الخطأ غير المحسوبة بدقة، والقيام بمجـــازفات لم تحمل لنا إلا الفشل وخيبة الأمل والحسرة، والسعي بكل ما نمتلك لترميم آثارها وما يستدعي ذلك من التنازلات والخضوع للضغوط أو الابتـــزاز والتذرع بالظروف والضرورات الملجئة، بحيث يصير غاية ما نصبوا إليـــه استعادة حالنا السابق، داعين لموتانا بالرحمة، وما ذلك إلا بسبب من عدم استيعاب سنـــة الله وافتقاد الرؤية الاستراتيجية ووجود القيادات المؤهلة والخبراء المتخصصين في تقديم الرأي النضيج والحساب الدقيق.

وهكذا نستمر في طحن الماء وقبض الريح والتراجع، حيـــث مـــشاريع التنمية اقتصرت عندنا على نمو القدرة على صناعة المسوغات وفلسفة الهزائم.

لقد أصبحنا وقوداً لطبخات لا نصيب لنا فيها، فالقدرة على الموت والتضحية هي – من بعض الوجوه- كالقدرة على الدفن وحمل الجنائز والبكاء على الميت والتبرع السخي لترميم آثار الحرب والعجز عن دراسة أسباها، وانعكاس ذلك على واقعنا ومستقبلنا، وتستمر فينا رحلة البكاء ليصبح نسيجاً ذهنياً وإرثاً اجتماعياً، كما أسلفنا، دون أن نغيّر ما بأنفسنا، وليست النائحة كالثكلى، فالشعوب التي تُخادَع بالشعارات وتُحرك بعواطفها وانفعالها وصدقها اليوم هي الثكلى، والأنظمة هي النائحة، التي تُوهم الجماهير بحمل همها ومعالجة قضاياها، والحقيقة أنها تأكل بدمائها، وتقدمها قرابين لأسيادها.

وكم نتمنى أن تتوجه تربيتنا وتعليمنا وإعلامنا ومناهجنا في الأسرة والمدرسة والنادي والجامعة والمجتمع ووسائل الإعلام -كونها تعليماً مستمراً – إلى بناء العقل الناقد، القادر على الفحص والاختبار والمراجعة والاكتشاف والملاحظة والمقاربة والمقارنة والمقايسة، العقل القادر على رؤية الصواب ورسم ملامح الطريق وتقديم الأنموذج خاصة وأننا نمتلك معايير النقد والتقويم والمراجعة من خلال معرفة الوحي المعصوم وتجلياها في السيرة، لكنها عُطِّلت وتحولت إلى مجالٍ للتبرك والتفاخر والمساهمة السلبية بتكريس وتسويغ الاستبداد السياسي وتشكيل الكهانات الدينية؛ وكم كنا نتمنى أن تكون حركات التغيير ومشاريع النهوض محل دراسة،

بل دراسات تحليلية تفكيكية، وتحديد جوانب الفشل وأسبابه، وكيفية استدراكه في قابليات الأيام، إذ ليس من المعقول ونحن نعيش حالة الفشل والإخفاق البائسة، خاصة وإن معظم مشروعاتنا لم تحقق هدفها، ومع ذلك فنحن مبرأون من الخطأ والمسؤولية، وإذا حوصرنا وفقدنا الإجابة نعلّق ذلك على قدر الله، الذي يستهدفنا دون غيرنا(!)

وعلى الوجه الآخر للإشكالية، كم كنا نتمنى أن يقدم من تصدوا للاضطلاع بمشروعات النهوض وأقاموا لها المؤتمرات والندوات غير الخطب والحماسات والخطاب الوعظي فيما يجب فعله دون القدرة على تقديم الكيفيات للوصول إلى هذا الـ«يجب»، أو من تصدوا للعملية النقدية والتنظير دون أن يقدموا دراسات وقراءات خاضعة لمنهجهم الذي رأوه واكتشفوه ويبشرون به، لكن للأسف الشديد لقد تحول النقد في واقعنا الحزين إلى نوع من البكائيات، التي لم تزد الأمة إلا حزناً وحسرة وبعثرة وخبالاً وانعدام ثقة بمشروعات النهوض وأصحابها، أو إلى رؤى قادمة من وراء الحدود، تفتقد إلى المرجعية وتجافي معادلة الأمة الاجتماعية، فتحولت رؤاهم إلى صيحة في واد، هذا في الوقت الذي قُرئ تاريخنا وحضارتنا قراءة فعلية من خصومنا، وأُخضع لمناهج وفلسفات خارجة عن طبيعته وسياقه ومرجعيته وقيمه، من اشتراكية ويسارية وليبرالية ورأسمالية، وقدمت لذلك نماذج عملية أوقعت في شركها الكثير

من أبناء المسلمين، بسبب غياب القراءات المستهدية بهداية الوحي ومسالك خير القرون.

وليس مستغرباً أن يحاول أصحاب المذاهب والفلسفات كلها الدخول على الأمة من خلال تراثها، والعمل على أسرها وارتهانها وإيهامها أنهم أولاد شرعيين لحضارتنا، إلا نحن الذين خرجنا من تراثنا أو جمدنا عليه تقليداً وتقديساً واكتفينا بذلك.

ونخشى أن نقول في محصلة هذا الواقع وهذه المعطيات: إن النقد على مختلف المستويات أصبح يدور في فراغ، ويجتر الماضي ويدور في إطاره دون توليد لخطوة النهوض، ويساهم بشكل سلبي بتنمية التخلف، حيث إننا نعاني في معظم أنشطتنا من نتيجة التخلف والتراجع بدل تخلف التنمية وكيفية النهوض بها.. لقد تحول النقد إلى ساحات لتنفيس الاحتقان وامتصاص القلق وتزجية الأوقات والمحافل، وإعادة إنتاج الإشكاليات، التي لم تزد الأمة إلا ضياعاً، ومحصلتها في أحسن الأحوال صناعة نوع من القلق المرضي.

لقد استطاع النقد الإعلامي أو الردح الإعلامي هدم بعض الأبنية لفسادها، لكن بعد تكسير الأسوار وفضح الفساد وبيان الخلل يجيء السؤال الكبير: ماذا بنى هذا النقد، وماذا قدم، وما هو الحصاد لهذا الضجيج الإعلامي والثقافي، الذي يخطف الأبصار ويصادر

الآذان والعيون، ويقف عند حدود ذلك؟ إنه استطاع وأحسن الهدم وهز بعض الثوابت وكسر الأسوار، لكنه مع الأسف عجز عن البناء، لـــذلك فمحصلته النهائية، شاء أم لم يشأ، تنصبّ في عملية تكـــريس التخلـــف وإصابة الأمـــة بحـــالة اليأس والإحباط وأيّ أمل في النهوض.

لقد أصبح النقد وسيلة شك وتشكيك، وإعادة إنتاج الثنائيات التي شكلت فخاخاً أوقعت الأمة في شراكها، وأنهكت قواها، وبعثرتهـــا إلى فرق وطوائف من مثل الدنيا والآخرة، والعروبـــة والإســـلام، والعلـــم والإيمـــان، والشـــورى والديموقراطيـــة، والفصحى والعـــامية، والدولة أم التربية، والمؤسسة أم الفرد... من أين نبدأ؟ علماً بأن هـــذه الثنائيات التي وضعت على سبيل التقـــابل وأعجزت الناس عن الخيار الصعب هي في حقيقة النظر قائمة على التكامل وليس التقابل؛ وليس أقل من ذلـــك خطورة الثنائيات المعاصرة اليوم من التقدم والتأخر، الأصالة والمعاصـــرة، العرب والغرب، العلم والدين، والعقل والنقل...إلخ، حتى افتقـــد فكـــر النهضة أي تجانس وانسجام وسقط في مآزق كثيرة، وكان المـــأمول أن يقود الشك والنقد إلى اليقين، وإلى تقديم الأنموذج والمثال المحتذى بعـــد مناقشة لجدلية النهوض.

ونقول بكل الصـــراحة: إن كثيراً ممن دخلوا ساحة النقـــد والتنظير لم يستطيعوا، وعلى أكثر من مستوى، أن يقدموا أنموذجاً بديلاً أو قراءة

أخرى إيجابية للتاريخ والواقع تشكل دليل عمل ووسيلة نهوض، سواء كان ذلك في التاريخ أو العلوم الاجتماعية والإنسانية أو حتى على مستوى العلوم الشرعية، التي توقفت و لم يستطع أصحابها تجاوز مثال الأقدمين، وكأن تلك القواعد العامة التي من المفترض أن تنتظم الكثير من الأمثلة والجزئيات وتكون ممتدة متولدة في كل زمان ومكان لم تقعّد إلا لمثال واحد مايزال يُنقل من كتاب إلى آخر.

وبعد؛

فلقد أحسن المؤلف في هذا الكتاب، الذي نقدمه، طرح إشكالية النهوض بشكل عام، واستدعاءها للتفكر والمثاقفة، حيث اعتبر تحرير بيت المقدس هو ثمرة لمشروع نهوض كامل، وحاول أن يستحضر ويستصحب بعض الرؤى النقدية عند الحديث عن التاريخ بشكل عام وتاريخ القدس بشكل خاص، لكن يبقى المطلوب: كيف نستطيع أن نتقدم خطوة وأن نوظف هذا التاريخ وهذه الرؤى بشكل إيجابي ونحولها إلى برامج وخطط لتصبح دليل عمل؟

لا شك أن القدس كانت ولا تزال محور الصراع العالمي الديني والعرقي والقومي الحضاري عبر التاريخ، فهي أرض النبوات جميعاً، منذ فجر التاريخ، وقبلة الأنبياء وأتباعهم؛ فلقد كانت المحرك للجيوش والتمويل والتضحيات، منذ أقدم العصور، وأكثر بقع الأرض ضحايا؛

ولا تزال قضية قابيل وهابيل، التي أشار إليها القرآن في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، تتكرر وتدور على أرضها.

ولعل مما يلفت أن الله بعد أن قص قصة ابني آدم، منذ النشأة الأولى، وبيَّن نزوع الإنسان إلى الفساد وسفك الدماء شرّع عقوبة الردع، ولم يوكل الناس إلى ضمائرهم، فقال: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة:٣٢)، وكان بنو إسرائيل هم وسيلة الإيضاح.

ولعلنا نقول: إن الفترة الوحيدة، التي نعمت فيها القدس بالسلم والأمن وإشاعة الاطمئنان والحرية على مستوى عالمي ولأبناء الأديان جميعاً هي فترة الحكم الإسلامي، حيث الشعار والشعيرة والممارسة ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ فعاش أصحاب الأديان وأماكن العبادة في أمان وسلام.

ولعلنا نقول أيضاً: إن العهدة العمرية، التي تولدت عن مشروع حضاري تغييري جاءت به النبوة الخاتمة، على الرغم من مرور هذه القرون الطويلة عليها، يمكن أن تشكل دستوراً معاصراً لإدارة القدس

وحكم القدس وخلاص البشرية من الأحقاد الدينية والعنصرية والتعصب المذهبي، فالعمق الديني، شئنا أم أبينا، يبقى هو المحرك الحضاري للشعوب والأمم، مهما غيّب، لذلك نرى حتى الملاحدة ومنكري الأديان يلجأون إليه لتحريك الجماهير في السلم والحرب، يستخدمون القيم الدينية ويستحضرون المعارك الدينية في التاريخ؛ وأن منهج قابيل في الفساد والإفساد ما يزال سارياً في عروق المحتلين، الذين يمارسون قتل الناس جميعاً.

ومن ميزة هذا الكتاب أيضاً أنه يجيء في هذه الظروف، حيث يشتد الصراع الدولي والإقليمي حول القدس، وعلى الأخص بعد حقبة التهويد ومعاودة الفساد وما أثارت من الأحقاد والحروب والمواجهات، الأمر الذي يؤكد دائماً أنه لا خلاص لمشكلة القدس إلا بالإسلام، وتاريخها الطويل شاهد على ذلك.

فالقدس كانت ولا تزال محور الصراع ومفتاح السلام العالمي، وهي معيار الحضارة وشاهد الهمجية.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

المدخل التمهيدي

أولاً: تمهيد:

إنّ الإنسان العربي في الألفية الثالثة عندما يقرأ نصّاً من نصوص ثقافته وتراثه وتاريخه وحضارته الممتدة يقرأه متذكّراً لا مكتشفاً ولا مستفهماً فضلاً على أن يكون ناقداً، وإذا كانت القراءة «السلفية، الاستشراقية، اليسارية، الليبرالية» هي قراءات أيديولوجية للتاريخ فإنّها بالضرورة قراءة لا تاريخية؛ لأنّها لا تضيف سوى نوع واحد من الفهم لهذا التاريخ هو: الفهم المنقوص للتاريخ، إذ التاريخ يحتوي هذه القراءة وهي لا تستطيع أن تحتويه؛ لأنّها التاريخ يكرر نفسه.

ولمّا كان الفكر العربي الحديث وإشكالياته التاريخية برزت مع ابن خلدون لا مع حملة نابليون كما ظنّ الكثيرون، فإنّ النصوص التاريخية التي تبحث لها عن مكان بين ظهرانينا باتت على نوعين: نصوص شرعية تعيش مستقبلها في الماضي، ونصوص تاريخية تعيش مستقبلها في الحاضر والآتي، وبعبارة أدق ينبغي الخروج من سلطة «المضنون به على غير أهله» من النصوص التاريخية في سبيل تحقيق قراءة علمية دقيقة لها، بحيث تصبح هذه النصوص خاضعة للعقلانية العلمية، ومن ثم يكون المأمول من

المؤرخين إكمال ما كتبه ابن خلدون في مقدمته وعدم الاكتفاء بما أنجزه قبل قرون طويلة.

لا ريب أن هذه الرؤى وغيرها تمثل خطوات شقّت طريقها في واقع التعامل مع النصوص التاريخية، ولا بد من ممارسة المزيد من الصقل والكشف والتحديد وترتيب الأولويات من خلال توجيه الباحثين لكي تكون هذه الخطوات برنامج عمل تحوّل منهجية التعامل مع النصوص التاريخية إلى حقيقة علمية واضحة المعالم، إذ المشروع الحضاري النهضوي للإنسان العربي المسلم في القرن الجديد ليس محاولة شعائرية أو علمية أو ثقافية أو سياسية وإنما هو هذا كله في قالب علمي رصين؛ والمشروع والحالة هذا يتطلب مؤرخين مفكرين، أو مؤرخين مميّزين، حيث لا يكفي أن يكون هناك مؤرخون وحسب، وإنما علماء يملكون آليات الاجتهاد والمقارنة والمحاكمة العلمية، إلى جانب الخبرات المعرفية العصرية.

وغنيّ عن البيان، أن الفرق شاسع بين دراسة النصوص التاريخية، التي لا تحتمل إصدار التعميمات والأغلوطات، وأن يقرر البعض توظيف هذه النصوص لصالحه، بل إن المنطقي أن تجيّر وتوظف كل أمّة التاريخ من أجل خدمتها، لكن هذا سيكون أجدى وأرقى في نتائجه إذا قام على أسس علمية تؤسّس لوعي حقيقي بحركة التاريخ لفهم الحاضر «فقه الواقع» واستشراف المستقبل، ولا يقلّ خطورة عن هذه التصورات طغيان

النـــزعة التبجيلية للنصوص التاريخية مقابل الكتابات التي تتجنّى علـــى تاريخنا بغضّ النظر عن دوافع هذا وذاك، إذ أن المشروع الحضاري العربي المسلم هو الخاسر في الحالتين.

إن «فكّ الارتباط» التاريخي بين الإسلام كدين سماوي ومنهج حياة شامل يضم أرقى القيم والتصورات، ووقائع التاريخ التي قام بها المسلمون هي الخطوة «الأولى» وليست «الوحيدة» على طريق تحقيق وحدة المنهج ووحدة التحليل ووحدة النظر للأحداث التاريخية، مع ضرورة الإشارة هنا إلى إمكانية أن يؤدي الحياد الزائف والموضوعية المبتسرة إلى جعل المؤرخ شريكاً في إيجاد وعي زائف من جهة، وابتعاد المؤرخ عن الواقع نتيجـــة هذا الوعي الزائف والمثالي من جهة أخرى، وبدلاً من تكوين المؤســـسية العلمية التاريخية ينتشر النقد الشكلاني والتخديري للنـــصوص التاريخيـــة بصورة متزايدة.

وهكذا فإن القيم السماوية والجليلة للإسلام يتم توظيفها للتغطيـــة على أخطاء ارتكبها أفراد أو جماعات من المسلمين، ومن ذلك تـــضخيم الجوانب السياسية والعسكرية على حساب التاريخ الحضاري للمسلمين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ممّا جعل النصوص التاريخية عرضـــةً للقـــراءة المؤدلجة ذات الرؤية الأحادية التضليلية، مما يجعل أصحاب هذه التوجهات لا يقبلون أية رؤية مختلفة مع تفسيراتهم لاعتقادهم أنها الصورة النهائيـــة

للتاريخ، حيث أدخلت جلّ هذا التاريخ في دوامة الانتقائية التي حرمتنا الاستفادة منه.

إنّ المهمة الكبرى للمؤرخ العربي المعاصر ليست «إحياء» التاريخ ونصوصه وبالتالي استعادته بصورة ما؛ لأن هذا يتنافى مع تفرّد الإنسان العربي في صنع تاريخه الحاضر، وهي ليست كذلك انتقاء الصفحات المشرقة هنا وهناك؛ لأن هذا تكلّف ليس وراءه طائل، وإنما هذه المهمة العظيمة تتمثل في وضع تاريخنا ونصوصه في مكانها وموضعها الطبيعي، عندها فقط يمكن أن يتحرّر العقل العربي من الأوهام والأبواب المغلقة التي ظلت ثابتة منذ قرون طويلة، إذ التعامل مع التاريخ كظاهرة وكينونة إنسانية لها مدخلاتها ومخرجاتها ومؤثراتها الخاصة هي إحدى الخطوات التأسيسية الأولى نحو قراءة موضوعية علمية لهذا التاريخ ونصوصه.

ويبدو التاريخ -كما يرى الدكتور فهمي جدعان- ذا حدّين متباينين: أحدهما طارد وثانيهما جاذب، فهو من وجه عبء ثقيل؛ لأنه يسحبنا من الحاضر ويردنا إلى تاريخ «غير فعليّ» أو «غير حاليّ» وهو من وجه آخر قوة مانحة للعزاء باعثة على الأمل والرجاء، وهذه النتيجة غير مريحة؛ لأنها تحدث انفصاماً في ذواتنا وتوزّعا في مشروعاتنا، وهي صعوبة لا يمكن تخطّيها إلا بأن نتصور التاريخ على شكل آخر، لا من حيث هو أطراف وحدود مثبّتة إلى الأبد، وإنما من حيث هو

دينامية فاعلة متوتّرة متقدمة على الدوام، ومعنى ذلك أن الوجود الحقيقي للنصوص التاريخية لا يمكن أن يكون حقيقياً إلا إذا كان حالياً ممتشقاً صهوة الحاضر وعدّته.

ومستصفى القول: إن تراجع الدراسات التاريخية الرصينة يعود إلى عدة أسباب، من أهمها عدم الخضوع الكامل لمنطق العلم ومنهجه وأدواته، إضافة إلى انتشار ذهنية تحريم الأسئلة والإجابات نظراً لتكريس الصورة الكلّية والنهائية لتاريخنا العربي وتأطيرها للمستقبل كذلك، فضلاً عن التوزيع المجاني لصكوك البراءة على هذه المرحلة أو تلك من تاريخنا بدلاً من إخضاعها للنقد والاستفادة من انعكاساتها المتعددة على الفترات اللاحقة، إذ ما يزال «اللاشعور الجمعي» ماثلاً في العقل العربي حتى هذه اللحظة، ولهذا كله كانت مقولة ابن خلدون الشهيرة: «الماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء» قريبة جداً من الحقيقة.

ثانياً: منهجية الدراسة:

أ- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من البنود الآتية:

١- المكانة السامية التي اكتسبتها مدينة القدس في العقيدة الإسلامية، فهي أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومهبط الأنبياء والرسل؛ والمدينة وما حولها أرض مباركة كانت مسرى الرسول ﷺ ومنها كان معراجه إلى السماء.

٢- الأهمية الخاصة التي تحظى بها مدينة القدس في التطورات السياسية في التاريخ المعاصر منذ الاحتلال الصهيوني لها، مما جعلها محور جميع المشاريع سواء الساعية إلى إنقاذها من الاحتلال، أو تلك المستمرة في تكريس تهويدها في جميع مجالات الحياة.

٣- كثرة الدراسات التي تتحدث عن تاريخ المدينة ومكانتها ومعالمها، وقلّة الدراسات التي تتناول واقعها الحقيقي سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، فضلاً عن وجود الدراسات التي تخرج من نطاق النظرية نحو بلورة رؤية واضحة ومشروع يمكن أن يساهما في رسم خطوة على طريق إنقاذ المدينة وتحريرها.

٤- ضرورة أن ينعتق الإنسان العربي والمسلم من حالة الاستلاب الحضاري، والارتهان السياسي، وينطلق إلى ميدان الإنجاز، فقد أصبح

معلوماً أنّ الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه مدينة القدس يقتضي أن تتكاثف الجهود وفق منهجية علمية واضحة، وخطة عمل مرحليــة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة، أو على الأقل القيام بما يمكن عمله وتسليم الراية للأجيال القادمة.

ب- أهداف الدراسة:

١- قراءة الأوضاع المختلفة للمدينة من خلال الخلفيات التاريخيــة لقضية القدس، وواقعها الحالي في ظل الاحتلال، إلى جانب تحليل الرؤى المستقبلية للمدينة في ضوء التطورات السياسية في الساحة العربية، وعلى الصعيد المتعلق بالاحتلال الصهيوني والمواقف الدولية.

٢- بلورة مشروع بصورته الأوّلية حول إمكانية تحديد الأطر العامة، والمعوقات، والشروط، والقوانين اللازمة في سبيل صياغة ابتدائية لمشروع حضاري نهضوي عربي مسلم تكون ثمرته أو إحدى ثماره إنقاذ وتحريــر مدينة القدس.

ج- منهجية البحث:

ستعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهجين الوصفي التاريخــي من جهة، وعلى المنهج التحليلي من جهة أخرى، مــن خــلال بيــان الخلفيات التاريخية لقضية القدس في بــداياتها حــتى الآن والتــصورات السياسية الحالية لها، إضافة إلى مناقشة محــددات المــشروع الحــضاري

النهضوي وتجلياته لإنقاذ المدينة وشروطه ومعوقاته وقوانينه وآفاق هـذا المشروع المستقبلية.

د- فرضيات الدراسة:

١- مدينة القدس محتلّة وجميع الظروف الداخلية والخارجية تكـرّس هذا الاحتلال في السنوات المقبلة.

٢- المشروع الحضاري النهضوي لإنقاذ مدينة القدس يمكن تحقيقه إذا توافرت الإرادة والرؤية وبرامج العمل والتخطيط......

هـ- المشكلات التي واجهت البحث:

١- سيطرة الخطاب التشاؤمي على الدراسات التي تتنـاول إمكانيـة وجود مشاريع حضارية نهضوية عربية ومسلمة، ليس لإنقاذ مدينة القدس فقط، بل وفي سبيل تغيير حالة الاستسلام الشاملة الـتي تعيـشها الأمـة، ومحاولات فك الارتباط بين العلماء والمثقفين والمربّين بالواقع العربي المسلم، والدعوة إلى التخلي عن المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....

٢- قلّة الدراسات المتخصّصة في شتى المجالات والمتعلقة بمـستقبل مدينة القدس من زاوية، وإن وجدت فهي انطباعية في بعض حالاتها، إلى جانب قلة الدراسات التي تؤطر لمشاريع حضارية نهضوية من زاوية ثانية، وفي المحصّلة فإن معظمها يتحدث عن تجارب شخصية أكثر من كونهـا دراسات علمية ومؤسسية إلا في بعض الاستثناءات.

الخلفيات التاريخية والواقع
والسيناريوهات المحتملة
لمدينة القدس

«يبوس» و«أورشاليم» و«بيت المقدس» و«إيليا» و«القدس» أسماء لمدينة واحدة هي مدينة القدس الحالية، التي يوجد بها المسجد الأقصى، ومسجد قبة الصخرة، وكنيسة القيامة، التي يعتقد أن السيد المسيح، عليه السلام، قد ولد بها، وبها حائط المبكى وآثار هيكل نبي الله سليمان، عليه السلام، كما يزعم اليهود، ومن هنا تكتسب المدينة قدسيتها لدى أتباع الديانات السماوية جميعها.

مدينة القدس قبل ظهور الإسلام

تشير المصادر التاريخية إلى أن اليبوسيين هم أول من استوطن منطقة القدس عام ٤٠٠٠ ق.م، بعد أن نـــزحوا من الجزيرة العربية مع القبائل الكنعانية التي ينتمون إليها، واتخذوا من بيوت الشعر والكهوف مـــأوى لهم، فأقاموا على هذه الحال نحو ألف عام، وابتداءً من سنة ٣٠٠٠ ق.م بنى اليبوسيون البيوت وسكنوها، كما بنوا حصناً علـــى تـــل الظهـــور بالقدس، وقد عرف من ملوكهم «ملكي صادق» أو «أدوني صـــادق»، وعرف باسم «أرنان»، وفي عهده تكامل بناء المدينة التي سمّوها «يبوس»، وعندما مرّ بها نبي الله إبراهيم، عليه السلام، نحو عام ١٩٠٠ ق.م وجدها مدينة متكاملة، ذات قاعدة ملكية وهياكل دينية ومركزاً مقدســـاً، كما تمثّل العبرانيون الذين جاؤوا من بعده بقـــرون حـــضارة الكنعـــانيين، وعجزوا عن اقتحام حصن يبوس المبني على جبل صهيون مدة ثلاثة قرون[1].

ونظراً لأهمية القدس من حيث كثرة خيراتها وأهمية موقعها جغرافياً ودينياً فقد تعرضت للغزو والاجتياح والدمار وإعادة البناء ثماني عـــشرة مرة في التاريخ، وذاق أهلها العذاب خلال الأحقاب التي مرّت، لكنـــهم

---

(١) محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التـــاريخ، ط١ (بيـــروت: المكتبـــة العـــصرية، ١٩٧٢م) ص٣٧؛ وانظر: الموسوعة الفلسطينية، إشراف: أحمد المرعشلي (دمشق: هيئـــة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤م) ١/٣٧، ٣/٢٧٣-٢٧٩، ٤/١٧٤.

-بالرغم من ذلك- كانوا يخرجون من كل محنة أقوى عوداً وأشد شكيمة وأكثر تمسّكاً بمدينتهم ودفاعاً عنها وإعماراً لها، وظلت مدينتهم «القدس» في طليعة المدن والبلدان[1].

وقد ورد اسم القدس في ألواح تل العمارنة العائدة لفراعنة مصر باسم «يابيشي» في عهد أخناتون (١٣٧٥-١٣٥٨ ق.م) كما ورد في تلك الألواح باسم «أورسالم» أي مدينة السلام.

القدس وبنو إسرائيل:

دخلت القدس «أورشاليم» تحت حكم داود، عليه السلام، عام ١٠٤٩ ق.م، وقد سميت في عهده «مدينة داود»، كما سميت صهيون، وبعد وفاة داود جاء ابنه سليمان، عليه السلام، الذي بنى الهيكل عام ١٠٠٧ ق.م، وبعد وفاة سليمان تولى ابنه رحبعام الملك، لكن هذا اقتتل مع أخيه يربعام، فانقسمت المملكة نتيجة لذلك إلى شطرين: (يهوذا) وعاصمتها أورشليم، و(إسرائيل) وعاصمتها شكيم (نابلس)، فعانت أورشليم أربعة قرون كاملة من القلاقل والفتن من الداخل والخارج، فغزاها الآشوريون بقيادة ملكهم شلمنصّر (٧٣٠ ق.م) وسمّوها أورسالي أمو،

(١) سعيد القزقي، بيت المقدس في الحديث النبوي الشريف، ط١ (دبي: مركز جمعة الماجد، ٢٠٠٣م) ص ٥-٦.

ثم غزاها البابليون بقيادة نبوخذ نصّر (٥٩٠ ق.م) ودمّر هيكل سليمان وأسر اليهود وساقهم إلى بابل[1].

القدس في زمن الفرس:

بقي اليهود أسرى في بابل إلى أن ظهر قورش الفارسي الذي قضى على دولة بابل، ودخل القائد الفارسي غوبرياس القدس «أورسالـــــم» عام ٥٣٨ ق.م، وسمح لليهود بالعودة إليها، وبناء الهيكل الثاني عام ٥١٥ ق.م بمساعدة الفرس، وقد ظلت القدس تابعة للفرس إلى أن جاء الفاتح اليوناني الإسكندر المقدوني عام ٣٣٢ ق.م وأخرجهم منها.

القدس في العهد اليوناني:

خلال خضوع «يروشاليم» للإسكندر المقدوني تمتّعت بشيء مـــن الاستقرار، غير أن قادته الذين اقتسموا الملك من بعد وفاته ســـبّبوا لهـــا الاضطراب، فالقائد سلوقس أخذ سورية وأسس فيها الدولة الـــسلوقية، وبطليموس أخذ مصر وأسس فيها دولـــة البطالـــسة، وقـــد راحـــت «هيروشليما» أو «القدس» تنتقل من يد إلى أخرى، فألحقت أولاً بدولة البطالسة، ثم تبعت الدولة السلوقية، ثم ازداد الأمـــر ســـوءاً بـــاختلاف الأخوين أرسطو بولس المكابي وهركانس الثاني (٧٠ ق.م) وتحوّل هـــذا

---

(١) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ولمحة عن تـــاريخ القدس، ط١ (القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، د.ت) ص١٧.

الاختلاف إلى حرب أهلية بين الأخوين، الأمر الذي دفع روما إلى التدخل ووضع يدها على البلاد[1].

القدس في العهد الروماني:

احتل القائد الروماني (بومبي) القدس عام ٦٣ ق.م، ثم تعاقب على حكمها قادة آخرون من الرومان، أبرزهم «هيرودس» الذي رمّم الهيكل في عهده عام ١٨ ق.م، ويزعم اليهود أن حائط البراق أو حائط المبكى من بقايا الهيكل الذي بناه هذا القائد، وهذا هو الإعمار الثالث للهيكل، وفي آخر سنة من سني حكمه ولد السيد المسيح عيسى بن مريم، عليه السلام، في بيت لحم، وكان «هيرودس» قد أمر بقتل كل طفل يولد فيها، ولهذا هربت به أمّه إلى مصر، وفي زمن الحاكم الروماني «بيلاتس بونتيوس» (٢٦-٣٦م) كان السعي إلى صلب السيد المسيح بتحريض من اليهود[2].

ولما ازدادت فتن اليهود واضطراباتهم قام القائد الروماني «تيطس» بمحاصرة القدس عام ٧٠م حصاراً شديداً وطويلاً، حتى اضطرّ اليهود إلى أكل الكلاب والفئران وذبح بعض أبنائهم وأكل لحومهم، إلى أن سقطت المدينة في يد الرومان، عندئذ أسر اليهود واسترقّوا وهدم معبد اليهود

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٢) المؤسسة العربية العالمية، ط١ (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م) المجلد ٣٣، ص٢٠٥.

(الهيكل)، ثم ثار اليهود مرة أخرى بقيادة قائدهم «بارقوخبا» عام ١٣٥م في سوليما «القدس»، فقام الرومان بقيادة «أدريانوس» بشنّ هجوم كاسح عليهم، وذبح بارقوخبا، وقتل من اليهود بحد السيف من قتل، ومن لم يقتله -أي أدريانوس- أمر بطرده، وحرّم عليهم العودة فتشتّت اليهود في كل الأرض، ولكي ينسى اليهود «سوليما» أمر «أدريانوس» بتدميرها، فدمّرت تدميراً كاملاً، وأنشأ مكانها مدينة جديدة سماها «إيليا كابيتولينا».

ثم انتقل أمر القدس (إيلياء) إلى البيزنطيين في زمن الإمبراطور «قسطنطين» عام ٣١٣م، وفي عهده بنت أمّه «هيلانة» كنيسة القيامة عام ٣٣٥م(١).

القدس في زمن الفرس مرة أخرى:

في زمن هرقل استولى الفرس على إيلياء عام ٦١٤م، وقام كسرى بدكّ معالمها وقتل تسعين ألفاً من سكانها المسيحيين، وهدم كنيسة القيامة، بتحريض من اليهود، لكن هرقل جمع قواه واستطاع استرداد المدينة عام ٦٢٧م والانتصار على الفرس، غير أن حكمه لم يدم طويلاً، إذ إنّ المسلمين أخرجوا البيزنطيين من بلاد الشام -بما فيها فلسطين- نهائياً بعد فترة وجيزة(٢).

---

(١) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة، ص٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٤١.

القدس بعد ظهور الإسلام

القدس خلال العهد الراشدي:

تمكّن المسلمون بقيادة أبي عبيدة بن الجراح وبمشاركة كلّ من خالد بن الوليد، وشرحبيل بن حسنه ويزيد بن أبي سفيان، وغيرهم من الصحابة، رضي الله عنهم، من فتح بيت المقدس عام ١٥هـ (٦٣٦م)، واشترط سكانها أن يكون تسليم المدينة للخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فجاءها عمر وتسلّم مفاتيحها من صفرونيوس -بطريرك القدس، وأعطى الخليفة أهل القدس وثيقة الأمان المعروفة بالعهدة العمرية، وفيها تأمين النصارى على أماكن عبادتهم وعلى أنفسهم وأن لا يجاورهم أحد من اليهود، وقد شهد على هذه الوثيقة الصحابة خالد بن الوليد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، فضلاً عن مانحها عمر بن الخطاب، ثم كشف عن مكان الصخرة المباركة، التي دفنت تحت الأتربة والحجارة، وتسابق المسلمون في مشاركته ذلك العمل حتى تم تنظيف الموضع المبارك وظهرت الصخرة، وبنى عمر، رضي الله عنه، المسجد المعروف بالمسجد العمري، وكانت الصخرة المشرّفة خلفه[1].

---

(١) محسن صالح، الطريق إلى القدس، ط٣ (لندن: منشورات فلسطين المسلمة ١٩٩٨م) ص٤٩-٧٧.

القدس خلال العهد الأموي:

وكانت القدس بموضع الاهتمام والرعاية من قبل خلفاء بني أميّة، لا سيما عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، اللذين بنيا مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى بشكلهما الحالي تقريباً[1].

القدس في العهد العباسي:

دخلت القدس في الحكم العباسي عام ٧٥٠م، وظلّت خاضعة لهم قرناً وربع القرن، وخلال هذا العهد كانت القدس والأماكن المقدسة موضع اهتمام ورعاية لدى الخلفاء والولاة، وتمتّعت باستتباب الأمن وتحسّن العلاقات بين المسلمين والنصارى، وسمح الخليفة هارون الرشيد للإمبراطور شارلمان بترميم الكنائس، وتعهّد بحماية النصارى الذين يفدون إلى القدس بقصد الزيارة، كما تولى ابنه المأمون إعمار قبة الصخرة عام ٨١٣ م[2].

القدس في العهد الفاطمي:

انتقلت السيادة على القدس إلى أيدي الفاطميين، بعد ضعف الدولة العباسية، عام ٩٦٦م، وظلت كذلك إلى سنة ١٠٧٢م، وخلال هذه المدة بنى الفاطميون فيها البيمارستان وهو أول مستشفى عرفته القدس،

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ص٢٤٢-٢٦٦.

(٢) المرجع نفسه، ج٣، ص٤٢٧.

كما بنوا دار العلم، وهي فرع لدار الحكمة التي أسست في القاهرة عام ١٠٠٤م، وقد كانت موضع اهتمام ورعاية أيضاً من جانب الفاطميين، ثم سيطر على المدينة الأتراك السلاجقة عام ١٠٧٢م إلى حين وقوعها تحت الاحتلال الصليبي عام ١٠٩٩م[1].

القدس والصليبيون:

خضعت القدس لسيطرة الصليبيين بعد معركة دامت أربعين يوماً، وقتل من سكانها سبعون ألفاً، وارتكب المحتلون الغزاة من الفظائع والمحرّمات ما يقشعرّ لها الأبدان، وحوّلوا مسجد قبة الصخرة إلى كنيسة، كما اتخذوا جانباً من المسجد الأقصى كنيسة، والجانب الآخر مسكناً لفرسان الهيكل، وأضافوا إليه جناحاً جديداً جعلوه مستودعاً لأسلحتهم، واتخذوا السراديب الكائنة تحت المسجد إسطبلاً لخيولهم، فضلاً عن تشكيل فرق عسكرية لإفناء المسلمين، لكنّ المسلمين ظلوا بالرغم من كل ذلك محتفظين بلغتهم العربية ودينهم الإسلامي، إلى أن تمكّن القائد صلاح الدين الأيوبي من دحر الصليبيين، وتخليص الأقصى من سيطرتهم في معركة حطين الفاصلة عام ٥٨٣هـ/١١٨٧م[2].

---

(١) المرجع نفسه، ج٣، ص٤٢٨.

(٢) محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص٩٠.

وكان أول عمل قام به أنه أزال ما قام به الصليبيون عن مسجدي الأقصى وقبة الصخرة، وأعاد للنصارى الشرقيين كنائسهم وممتلكاتهم، التي استولى عليها الصليبيون خلال فترة حكمهم، كما بنى سور المدينة، وبنى أيضاً الخانقاه الصلاحية واتخذها مسجداً ورباطاً للمسلمين، وبنى قبة يوسف على الطرف القبلي من فناء الصخرة وجامع الجبل على جبل الطور، فضلاً عن عدد كبير من المدارس، كما نقل إلى المدينة عدداً من القبائل العربية مثل بني غانم، وبني مرة، وبني حارث، وبني سعد، وبني زيد، والجرامنة، وأقطع لكل واحدة منها جانباً من المدينة، وظلّت القدس بيد المسلمين إلى أن دبّ الخلاف بين أحفاده من بعده حيث تمّ تسليم المدينة للصليبيين، وأعاد تحريرها أمير الكرك الناصر داود، وامتدت إلى القدس الشرور والفتن حتى جاء المماليك وسيطروا عليها عام ١٢٥٠م[1].

القدس خلال العهد المملوكي:

بقيت القدس خلال الفترة الواقعة بين ١٢٥٠-١٥١٦م خاضعة للمماليك الذين بنوا فيها المساجد والمدارس والأسواق والخانات، وحفظوا فلسطين من الخطر المغولي عندما تصدوا لهم في موقعة عين جالوت ١٢٦٠م وانتصروا عليهم، لكن الضعف دبّ في أوصال الدولة المملوكية،

---

(١) المرجع نفسه ص١١٠.

في الوقت الذي بدأ نجم العثمانيين في السطوع، واتجهوا بمعاركهم شرقاً، في محاولة منهم لإبعاد الخطر الطائفي الباطني، والخطر البرتغالي، وخاضوا مع المماليك معركة مرج دابق عام ١٥١٦م شمالي حلب، لينتصروا فيها، وتصبح أبواب سورية والمشرق العربي مع مصر مفتوحة أمام العثمانيين، ولتخضع فلسطين والقدس للعثمانيين أربعة قرون كاملة[١].

القدس خلال العهد العثماني:

خلال هذه القرون الأربعة (١٥١٦-١٩١٦م) كانت القدس موضع اهتمام من قبل السلاطين العثمانيين، فقد جدّدوا سور المدينة، وعمّروا أبوابها، وأجروا الصيانة لمسجدي قبة الصخرة والأقصى، وبنوا المساجد والمدارس فيها، ونظموا بلديتها وأسواقها، أما أهم ميزة تذكر للعثمانيين فهي أنهم حالوا دون هجرة اليهود إلى فلسطين طوال وجود الدولة العثمانية، حتى إذا انهارت الدولة توالت المصائب على الوطن العربي وتدفّق اليهود على فلسطين من كل حدب وصوب برعاية بريطانيا، التي أصبحت منتدبة على فلسطين بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢م[٢].

(١) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة، ص٤٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٦.

مدينة القدس في القرن العشرين
بين الانتداب البريطاني والاحتلال الصهيوني

لقد أخذ البريطانيون على عاتقهم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، بموجب الوعد الذي قطعه وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور عام ١٩١٧م لممثّل الحركة الصهيونية وايزمان، ولذلك طالبت بريطانيا عصبة الأمم أن يكون الانتداب على فلسطين من نصيبها، لتتمكّن من تحقيق وعدها لليهود، في خرق واضح وانتهاك فاضح لحقوق الدول والشعوب، ولذلك ما أن تمّت لها السيطرة على فلسطين حتى شجّعت اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ومنحتهم الأراضي الأميرية، وسهّلت لهم شراء الأراضي والعقارات، وتصدّت للحركات الوطنية الفلسطينية، وقمعت الثورات والانتفاضات التي قام بها الفلسطينيون في مواجهة الهجرة الصهيونية غير المسبوقة وغير المعهودة[١].

حتى إذا زاد عدد اليهود وأصبح بمقدورهم إدارة شؤونهم، وكثرت المصادمات والمعارك بين أهل البلاد الشرعيين والقادمين الغرباء، رفعت

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م) ص٣٧-٦٧.

بريطانيا المشكلة التي أوجدتها إلى الأمم المتحدة التي قررت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، على أن تبقى القدس دولية، غير أن ضعف العرب وتهاونهم وتفرّقهم جعل اليهود يثبّتون أقدامهم في أجزاء من القدس مع انتهاء الحرب العربية – اليهودية عام ١٩٤٨م، وفي حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ أتمّ اليهود سيطرتهم على كامل القدس، بالرغم من أن القرارات الدولية لا تسمح لإسرائيل بالسيطرة على القدس كلها، حيث يطالب بعض الفلسطينيين بإقامة دولة خاصة بهم تكون القدس الشرقية عاصمتها[1].

الوضع الحالي للقدس:

تبلغ مساحة مدينة القدس ١٠٧كم^{2}، وعدد سكانها أكثر من نصف مليون نسمة (كان عدد اليهود سنة ١٩٤٧م في القدس ٢٤٠٠ نسمة، وعدد العرب ٣٣٦٠٠ نسمة)، وهي مقسمة إلى قسمين: غربية وشرقية، والقدس هي الغربية التي تقع خارج السور القديم للمدينة، لا سيما من الجنوب والغرب، وقد توافد عليها اليهود بعد قرار التقسيم، وبخاصة

---

(١) جواد الحمد (محرراً)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط١ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧م) ص٢٨٨-٢٩٥.

بعد حرب ١٩٦٧م، ونتيجة سياسة التهجير الجماعي للعرب من المدينة، أما القدس الشرقية فهي التي تشمل المدينة القديمة داخل السور، بما فيها منطقة الحرم القدسي الشريف، وبعض الأحياء العربية الكائنة خارج السور، لا سيما من الشمال والشرق[١].

وقد بسطت «إسرائيل» سيطرتها على هذا القسم «القدس الشرقية» أيضاً بعد حرب عام ١٩٦٧م ولجأت -وما زالت- إلى سياسة مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتهجير سكانها العرب إلى مناطق أخرى وإحلال اليهود مكانهم، وتعمل على منع اتخاذ الفلسطينيين حتى القدس الشرقية عاصمة لدولتهم، بل تصرّ على أن القدس الموحّدة عاصمة أبدية لها.. والوضع النهائي مرهون بموقف الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمجتمع الدولي عند المفاوضات النهائية حول وضع المدينة المقدسة النهائي[٢].

---

(١) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ط٣ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٢م) ص١٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٣-١٩٣.

التصورات المحتملة

لمستقبل مدينة القدس

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨م إلى ترسيخ أمر واقع أرادت من ورائه إيصال هذه القضية إلى ماهي عليه الآن، وشملت هذه الإجراءات مصادرة الأراضي، وتوطين المستوطنين في المدينة، ومضايقة المواطنين العرب لدفعهم إلى الهجرة من بيوتهم وترك أراضيهم، بالإضافة إلى الإجراءات التي كانت تغطّى بقوانين الكنيست الإسرائيلي مثل «القانون الأساسي» الذي ينص على «جعل مدينة القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل»[١].

وقد بدأت بعض الأوساط الفلسطينية والعربية تقرّ بشكل مباشر وغير مباشر بهذا الواقع الجديد الذي فرض على المدينة، ويبدو ذلك جلياً من الإقرار بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ومن خلال الطروحات التي تطالب بعاصمة فلسطينية في القدس الشرقية فقط، أو حتى في أي مكان يتبع إدارياً للقدس الموحدة، بشرط ضمان حرية الوصول إلى أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، بل وصل الأمر أثناء توقيع اتفاقية أوسلو «ب» أنه تمّ

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ص٥٢٢.

الحديث عن القدس بوصفها المركز الاقتصادي والروحي والديني للشعب الفلسطيني دون الالتفات إلى إمكانية المطالبة بها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

ومن خلال استعراض المواقف والمشاريع التي يطرحها الجانبان والمواقف المحيطة بهما، تظهر بعض الملامح العامة لأي سيناريو متوقع بشأن مستقبل المدينة في ظل المفاوضات السياسية القائمة وقواعدها، والتي ترجح لصالح الاحتلال الإسرائيلي، ومن أهمها:

١- المقترحات الإسرائيلية والفلسطينية تقود إلى تأكيد السيادة الإسرائيلية على القدس الحالية بغضّ النظر عن التقسيم الإداري والوظيفي.

٢- تقترح معظم السيناريوهات تقسيم المدينة إلى قسمين، وفصل السكان العرب واليهود ما أمكن، وبالتالي إقامة أحياء عربية وأخرى يهودية تدار كل منها محلياً على أساس وجود بلدية عليا مراقبة ومنسّقة لشؤون الأحياء والمدينتين(١).

٣- إن الاقتراحات الإسرائيلية وظّفت مسائل وظروفاً تحيط بالموقف الدولي والعربي والفلسطيني وواقع القدس، وأهمها:

---

(١) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ص٢٦٢.

أ- الخلاف العربي الداخلي، والغياب الإسلامي تجاه مشروع متماسك موحد يلتزم به الجميع.

ب- سياسة الأمر الواقع الناجمة عن الاستيطان اليهودي المستشري في المدينة وحولها.

ج- عدم التوازن الديموغرافي في القدس الشرقية بين اليهود والعرب، حيث أصبح حقيقة يصعب تغييرها.

د- مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل.

هـ- المعاهدة الأردنية -الإسرائيلية- من جهة، واتفاقيات أوسلو من جهة أخرى، والفارق الزمني منذ توقيع اتفاق أوسلو -أ- إلى مناقشة قضايا الحل النهائي[1].

٤- استثمرت الاقتراحات الإسرائيلية المنطق السياسي العربي والفلسطيني بشكل خاص بشأن القدس، والذي يقرّ حالياً بقبول القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، أي وجود مدينتين.

٥- استثمرت إسرائيل مركزية القدس بالنسبة لشعوب العالم، مستغلّةً في الوقت ذاته قبول العرب بوجود أغلبية يهودية في المدينة من

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٦٣.

حقّها تقرير مصير المدينة، بفضل النشاط الحكومي الإسرائيلي، وفي ظل غياب فلسطيني وعربي وإسلامي في القدس على حد سواء[1].

٦- استثمرت إسرائيل الثقل اليهودي العالمي، وبدء الحكومات العربية بإقامة علاقات رسمية معها.

٧- راعت هذه المقترحات المواقف الإسرائيلية للتيارات السياسية الداخلية المختلفة بشأن القدس (يمين، يسار، وسط، متدينين، علمانيين، ..إلخ).

٨- وجود استعداد إسرائيلي للفصل بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، رغم وجود بعض التوجهات المتشددة الداعية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية كاملة بحجة ارتباطها بالتوراة.

٩- إن الأبحاث والاقتراحات الإسرائيلية في غالبها جاءت من أطراف علمانية وغيرها، وخصوصاً من حزب العمل، مما يشير إلى أن الحقوق الإسرائيلية مهما كانت سوف تتجه نحو تطبيق استراتيجية الفصل مع الشعب الفلسطيني[2].

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٦٢.

(٢) حسين معلوم، مركزية القدس بين مشروعات التسوية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٧م، عدد ١٢٧، ص١٧٧.

وعند مراجعة المشاريع الإسرائيلية المقترحة، وتصريحات القادة الإسرائيليين في الحكومات من الأحزاب الفاعلة، يُلاحظ أن السيناريو الذي تعمل إسرائيل على إنفاذه في المرحلة النهائية يتمحور حول:

أولاً: السيادة الإسرائيلية على القدس.

ثانياً: مستقبل المدينة «البلدة القديمة».

ثالثاً: المدينة ونفوذها والعمل الوظيفي.

رابعاً: عاصمة فلسطينية على أجزاء من أو في محيط القدس.

أولاً: السيادة الإسرائيلية:

١- إسرائيل ستصرّ على موقفها من السيادة على كامل المدينة بشقيها الغربي والشرقي، إذ لن تقبل إسرائيل التنازل عنها مهما كانت المغريات، أو الضغوطات الدينية والسياسية، وهو ما أكّدته مختلف المقترحات الإسرائيلية بهذا الخصوص[١].

٢- السيادة الإسرائيلية ستكون سيادة سياسية ووظيفية ورمزية كذلك؛ أما السياسية فمن خلال وجود كافة مؤسسات الدولة فيها وانتقال السفارات، كذلك التأكيد بأن يكون رئيس البلدية يهودياً؛

---

(١) منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية «تكريس الاحتلال وتغييب مقصود للهوية»، مجلة شؤون عربية، القاهرة، أيلول ١٩٩٨م، عدد ٩٥، ص٥٦-٥٨.

ووظيفية من خلال النشاطات الحكومية الخدماتية؛ وأما رمزياً فمن خلال تحويلها إلى مركز روحي لليهود (كما هي مكة المكرّمة، والمدينة المنوّرة بالنسبة للمسلمين، والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين)[1].

ثانياً: مستقبل البلدة القديمة:

ستعمل إسرائيل على تدويل بعض أجزاء المدينة المقدسة، وتسليم المسلمين الولاية الدينية، والسماح برفع العلم الفلسطيني على قباب المدينة القديمة، وإعطائها صبغة دبلوماسية (على غرار الفاتيكان) ومما يؤكّد هذا التوجه رسالة التطمينات التي بعثها شمعون بيريز إلى ياسر عرفات، حيث يؤكد من خلالها الولاية الفلسطينية على المقدسات، وذلك في أعقاب توقيع الاتفاقية الأردنية –الإسرائيلية، حيث صرّح إسحق رابين بعد توقيع الاتفاقية بوجود أزمة بشأن المقدسات في القدس؛ لأن العديد من الدول العربية تطمح بالولاية الدينية[2]، ولكن من الواضح أن إسرائيل ستقبل بتسليم الفلسطينيين الولاية وذلك نتيجة الاختلافات القائمة بين الدول العربية على الوصاية على المقدسات، وهذه الولاية تتجدد كل ٢٥ عاماً تحت مظلّة السيادة الإسرائيلية الرمزية، التي لن تتدخّل بالشؤون الدينية والوقفية الفلسطينية القديمة[3].

---

(١) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ص٢٦٣.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٦٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٦٥.

ثالثاً: المدينة ونفوذها:

١- ستعمل إسرائيل على مشروع يدمج بين مختلف المقترحات الواردة وغيرها، بمعنى أنه سيكون هناك مدينتان، المدينة الحالية، التي هي عاصمة إسرائيل بكل مساحات نفوذها، مع سلخ بعض المناطق ذات التركيز العربي الكثيف مقابل استيعاب المستوطنات المحاذية للقدس، وهذه المدينة تضم كذلك كافة الأراضي التي تم مصادرتها من السكّان، مع احتمال دفع تعويضات لمن يملكون إثبات ملكية الأراضي التي صادرتها، في الوقت ذاته تقسّم المدينة إلى أحياء (بالذات العربية) تدير شؤونها الخاصة بنفسها فيما تبقى السيادة الإسرائيلية على هذه الأحياء[1].

٢- لاستحالة الفصل الجغرافي «حالياً» بين أجزاء القدس العربية والمحتلّة من قبل اليهود نظراً لتداخلها عبر سياسة المصادرات والاستيطان فإنه يمكن بناء أحياء عربية جديدة على أرض فلسطينية، فيما تدير الأحياء الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية نفسها إدارياً ووظيفياً، وهكذا تنشأ مدينة عربية على أرض عربية مقدسية يمكن أن تكون عاصمة للكيان الفلسطيني[2].

---

(١) سمير الزين ونبيل السهلي، القدس معضلة السلام، سلسلة دراسات استراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م) ص٨٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٢.

رابعاً: عاصمة فلسطينية على أجزاء من القدس:

١- تشارك المدينة الناشئة في المسؤولية الإدارية والوظيفية على الأحياء العربية ولا تملك السيادة السياسية على هذه الأحياء.

٢- العاصمة تقام على أرض عربية فلسطينية تشكّل مركزاً للكيان الفلسطيني تربطه بألوية الخليل ونابلس وغزة جسور يقع بعضها تحت السيادة الإسرائيلية.

٣- المدينة تستطيع أن تضم مؤسسات الكيان الفلسطيني (هناك احتمالات أن تكون رام الله وأجزاء من القدس الشرقية ضمن هذه العاصمة).

٤- هذه المدينة يربطها بالمدينة (اليهودية) مكتب تنسيق يضم طاقماً فلسطينياً ويهودياً، ويمكن مشاركة طرف دولي لفترة زمنية محددة فقط.

٥- هذه المدينة تملك السيادة السياسية، والدينية، والرمزية، على القدس القديمة (داخل الأسوار) بالاشتراك مع إسرائيل.

٦- تدار كلا المدينتين (العبرية والفلسطينية) من قبل مجلس بلدي أعلى يرتبط بمكتب التنسيق، وهذا المجلس يرأسه يهودي كرمز للسيادة الإسرائيلية، ولن تتعدى وظيفة المجلس المقترح القضايا التي تخصّ المدينتين في المجالات الوظيفية والدينية، مع ملاحظة أن أماكن العبادة اليهودية في البلدة القديمة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية المطلقة، وستبنى المدينة الفلسطينية من أموال الدول المانحة مما سيعطي القدس بعداً دولياً آخر[١] .

---

(١) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي (دراسة تحليلية) ط١ (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م) ص٢٥٠-٢٥٣.

الحلول المقترحة
لمستقبل المدينة المقدسة

نتيجةً لعملية التفاوض المتوقعة بين الجانبين، وفي ظل ضغوط دولية مختلفة، وفي حال التمكّن من إجهاض الانتفاضة، والمقاومة الفلسطينية فإن الاحتمالات تتراوح بين ما يلي:

١- مدينة القدس عاصمة لدولتين:

هذا السيناريو مقبول عند الطرف الرسمي الفلسطيني، لا سيما وأنه يعني بصورة أو بأخرى عودة شرق المدينة كاملةً للسيادة العربية، وانسحاب إسرائيل منها، وما سيلحق به من إعادة الحقوق العربية وسحب بعض المستوطنات.

وقد أعرب المسؤولون الفلسطينيون عن قبولهم بهذا المبدأ، غير أنّ تعنّت ورفض الطرف الإسرائيلي هو العائق أمام تطبيق ذلك انطلاقاً من مواقفهم ومعتقداهم الحزبية، والعقائدية، ولوحظ أيضاً تأييد العالم العربي والعالمي لهذا التصوّر من خلال قرارات مجلس الأمن، وتصريحات بعض القادة بوجود مكان في القدس كاف لاتخاذها عاصمة لدولتين[١].

---

(١) دوري جولد، القدس الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع ١٩٩٦م، العدد ٢٦، ص١١٦.

٢- عاصمة للفلسطينيين خارج حدود البلدية:

جاء هذا الاقتراح من طرف بعض السياسيين الإسرائيليين البارزين، وبالذات من حزب العمل مثل يوسي بيلين وغيره الذين رأوا إمكانية اتخاذ منطقة «أبو ديس» عاصمةً للفلسطينيين، مع تشكيل بلدية سقف في المدينة، وبلديّتين فلسطينية وإسرائيلية، ويستبقي هذا الحل بشكل أو بآخر السيادة الإسرائيلية على المدينة، ويرضي الطرف الفلسطيني[1].

٣- عاصمة نظرية للفلسطينيين:

هناك مشروع يتمثل في تقليد بعض النماذج العالمية كألمانيا، وحتى إسرائيل نفسها، وذلك بموافقة إسرائيل على جعل القدس عاصمة لدولة فلسطينية نظرياً ودون سيادة مع إقامة المؤسسات الفلسطينية، والدوائر الحكومة في مدينة أخرى كرام الله أو بيت لحم.

وهذا الحل يمكن أن يطابق نموذج بون وبرلين في ألمانيا، وفيما يتعلق بالقدس وتل أبيب، فالسفارات الأجنبية تكون في تل أبيب (وليس في القدس العاصمة المعلنة لإسرائيل)[2].

---

(١) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي، ص٢٥٧.

(٢) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ص٢٦٦.

٤- تقاسم المدينة المقدسة:

سيؤدي تطبيق قرار مجلس الأمن (٢٤٢) إلى تقسيم المدينة وأعادتها إلى ما قبل عام ١٩٦٧م، وهذا يعني وجود سيادتين على المدينة إحداهما إسرائيلية، والأخرى فلسطينية، مع النظر إلى البلدة القديمة كمنطقة محايدة أو تحت إشراف دولي لتأمين الوصول إلى الأماكن المقدسة، وخلال ذلك يمكن إيجاد صيغة تفاهم بين الطرفين تتعلق بسكان المدينة كحرية التنقل بدون تأشيرات، والسماح بتداول عملة الطرفين، ونزع المظاهر المسلحة من المدينة[١].

(١) المرجع نفسه، ص٢٦٦

الواقع والممكن
في قضية القدس ومستقبلها

لقد كان لوعد بلفور وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧م الدور الأكبر في نقل فلسطين، ومعها القدس، للمرة الأولى في التاريخ إلى إقليم أو قطر خاضع للنزاع بين شعبين، منكراً أنها إرث تاريخي وحضاري للشعب العربي الفلسطيني.. وفي الوقت الذي كانت فيه فلسطين ستصبح الدولة العربية المستقلة بحكم تواصلها الحضاري ووجودها القانوني الذي لم ينازعها أحد فيه عبر التاريخ، نراها بالفعل الاستعماري قد تحولت إلى إسرائيل بعد أن تم الاتفاق بين الحركة الصهيونية العالمية مع قادة دولة الانتداب الاستعماري (بريطانيا) على تفريغها من أصحابها وطردهم منها بكل السبل.

لقد دخلت فلسطين في ساحة الصراع العربي -الصهيوني في ١٩١٧/١١/٢م أولاً مع صدور وعد بلفور، وثانياً مع صدور قرار التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢٩م، وجاء هذا الأمر بترتيب وإعداد محكم من الصهيونية العالمية والاستعمار الدولي من الداعين إلى بناء الهيكل الثالث، والعودة إلى صهيون أو أرض الميعاد، وهذا بحد ذاته يشكل خرقاً للوضع القانوني لأرض فلسطين، أولاً باحتلال أكثر من ثلثي مساحة

التراب الفلسطيني بالقوة العسكرية عنوةً، وثانياً بالإعلان عن القدس يوم ١١/١٢/١٩٤٩م عاصمة لإسرائيل.

وبذلك فقد استهدف زجّ القضية الفلسطينية إلى ساحة صراع دولي نـــزع الحق التاريخي المتوارث عبر العصور من أصحابه في القدس، فظهرت خيوط المؤامرة الدولية على فلسطين من خلال زعزعة استقرارها وعـــدم تمكين أهلها من قيام كيان عربي مستقل خاص بهم، حيث تمّ اتخاذ القدس منطلقاً لعدم الاستقرار، ومبرراً لتكديس ودفع أكبر عدد من المهـــاجرين اليهود إليها، فشرع اليهود بتنفيذ عملياتهم التخريبية والعدوانية في القدس منذ عام ١٩٢١م ليظهروا للعالم أن لهـــم في البلـــدة القديمـــة مقدّسات أو وجوداً تاريخياً يقومون بالدفاع عنه تحسباً لإمكانية قيام العرب بالاعتداء عليهم، وذلك بعد أن تعزّزت مواقعهم وانتشرت أحياؤهم في الشطر الغربي (الحي الجديد) من المدينة منذ عام ١٨٥٠م، فأقاموا المؤسسات والمصانع والجامعات والجمنازيوم والمدارس الدينية، حتى أخذوا يشعرون أنـــه في مقدورهم ممارسة الضغوط على المواطنين العرب الفلـــسطينيين بواســـطة إجراءات سلطات الانتداب البريطاني التعسفية المتمثلة بمطاردتهم وترحيلهم من القدس الغربية الجديدة بهدف إحلال اليهود مكانهم.

ولتحقيق هذا الهدف عملت المنظمات اليهودية من جانبها بطريقتين متوازيتين، الأولى ببناء طوق استيطاني يهودي يشغل مساحة كبيرة مـــن

الأرض حول الشطر الغربي من القدس على شكل أحياء وبجمعات سكانية يطلق عليها اسم «كريات»، والثانية بمضاعفة أعداد اليهود كي يصبح تمثيلهم النسبي في المدينة أكثر من أهلها وسكانها الأصليين من خلال استيعاب المهاجرين اليهود الذين قدم غالبيتهم من روسيا وبولندا، وكان الهدف من ذلك تحقيق إنجازات أيديولوجية سياسية يهودية فوق الأرض العربية، لتصبح واقعاً يوحي بحضور يهودي قوي في القدس، وكانت هذه الخطوة بداية للاستيلاء الكامل على القدس بشقيها الجديد والقديم كما هو الحال الآن[١].

لقد كان من الطبيعي لفلسطين أن تنال استقلالها شأنها شأن الأقطار والدول التي استقلت عن الدولة العثمانية، أو حتى بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليها (١٩١٧م-١٩٤٨م)، ولكن وبفعل المشروع الاستعماري الصهيوني سلبت فلسطين استقلالها وطرد أهلها الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من سكانها، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل بشؤون المدينة المقدسة دون مسوغ؛ لأنه لم تخرج يوماً أي دعوى كما لم يصدر أي أمر من قبل أي حاكم أو مسؤول عربي يحول دون ممارسة اليهود والمسيحيين حقوقهم الدينية بحرية وبأمان كاملين، وإنّ

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٦٩-٢٧٢.

ما يطالب به العرب إزاء مؤامرة تهويد فلسطين والقدس هو إعادة حقهم الموروث عبر التاريخ.

لقد كان هدف الحركة الصهيونية في مشروعها التهويدي لفلسطين والقدس السيطرة المطلقة عليها، حتى لو كان بالتدويل شرط أن لا تبقى فلسطين والقدس بشكل خاص خالصة لأهلها وأصحابها؛ لأن التدويل يفسح المجال لتدخل قوى عالمية متعددة سياسياً ودينياً، وهي لا تسمح بأن تعود القدس إلى أصحابها الشرعيين (العرب)، فتقسيم فلسطين وتدويل القدس وإظهارها كموضوع منعزل عن القضية الأم (فلسطين) جُمعا في قرار واحد حمل الرقم (١٨١) بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧م، وأما التدويل والتقسيم فكانا يمثلان ذروة التدخل في مصير شعب كان يكافح ويجاهد من أجل الاستقلال، ولعل هذه الخطوة من جانب بريطانيا كان الهدف منها التنصّل من مسؤولياتها، والرضوخ للقوى الصهيونية بعدم الاعتراف بحق الفلسطينيين بالإشراف على المقدسات في قلب مدينتهم المقدسة.

وقد قامت إسرائيل منذ بداية احتلالها لفلسطين عامة، والقدس على وجه الخصوص بتغيير شبه كامل للبنية السكانية والعمرانية في المدينة، حيث لم تتوقف منذ الاحتلال وحتى الآن عن العمل على تهويد المدينة في إطار سياسة منهجية لانتزاع الأراضي، ومصادرتها، وتفريغها من المواطنين

الفلسطينيين، وحرمانهم من الإقامة فيها، وذلك تحت ذرائع ومسميات مختلفة، حتى أصبحت القدس محاطة بأحزمة من المستوطنات في محاولة لفرض أمر واقع جديد يصعب تجاهله كما يصعب إعادته إلى ما كان عليه سابقاً.

ومن أخطر ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية من قبل إسرائيل هو خطر الهدم بسبب الحفريات المستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي من خلال محاولاتهم الصلاة في الحرم القدسي الشريف، ومحاولات هدمه، والعمل على بناء هيكل سليمان المزعوم، ومحاولة السلطات الإسرائيلية عزل الأماكن المقدسة عن بقية المدينة، وكذلك استيلاء اليهود على حائط البراق والادعاء بأنه «حائط المبكى» حتى يجدوا لهم مكاناً يحتجون به على حقوقهم الدينية في المدينة.

ولقد مرّت الحفريات الإسرائيلية بتسع مراحل منذ ١٩٦٧م-١٩٩٦م مثلث نموذجاً للاعتداء على الحضارة الإنسانية، ونموذجاً للتشويه والتزوير التاريخي لم تشهد له البشرية مثيلاً، ولعل أخطرها التوسع في شق الأنفاق تحت ساحة الحرم الشريف وبجوار أساسات المسجد الأقصى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اليهود قد فشلوا في الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية خلال فترة احتلال القدس لثلاثين عاماً، كما لم تحترم إسرائيل حرية الوصول إليها لأتباع الديانتين الإسلامية

والمسيحية من جميع أنحاء العالم، وخصوصاً الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى وصل الأمر بالإسرائيليين الوقوف كعقبة كبيرة أمام السكان الفلسطينيين في صلاة الجمعة، والحدّ من إمكانية وصولهم إلى المسجد الأقصى (التصاريح، تحديد سنّ الدخول، وعدم الدخول، وأنواع أخرى من التمييز) بحجج أمنية وغيرها، وحتى بذريعة الأعياد الدينية لليهود.

أما الجانب الآخر المهم في موضوع المدينة المقدسة وهو الجانب السياسي، فإن ثمة تصورات عدة للأطراف المختلفة حول تسوية مشكلة القدس، فالطرف الفلسطيني يرى أن القدس الشرقية سوف تكون عاصمة للفلسطينيين، والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل مع وجود مجلس بلدي موحد، أما الجانب الإسرائيلي فيرفض الاستقلال الكامل للقدس، وينحصر حل مشكلة القدس، حسب التصور الإسرائيلي، في التقسيم الوظيفي لشؤون البلدية، وإعطاء السيادة على الأماكن الإسلامية المقدسة، واحتفاظ إسرائيل بالسيادة السياسية الكاملة على شطري المدينة، ولم تسعف معاهدات واتفاقات السلام التي وقعت ولا مفاوضاتها الشاقة منذ عدة عقود في صون الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، ومازال الموقف اليهودي كما هو بالتمسك بالسيادة الكاملة على المدينة.

أما الحل الذي تتبناه إسرائيل والذي قد تفرضه موازين القوى التفاوضية القائمة حسب أسس اتفاق أوسلو، فيتوقع أن يتضمن النقاط الآتية:

١- سيادة إسرائيلية سياسية على كامل القدس، بشقيها الغربي والشرقي.

٢- منح الأحياء العربية حكماً ذاتياً مع بقائها تحت السيادة الإسرائيلية وإن ارتبطت بالمدينة العربية.

٣- بناء مدينة فلسطينية على أجزاء من الأراضي خارج أسوار القدس، وتتمتع هذه الأراضي الفلسطينية بالحكم الذاتي.

٤- إيجاد سقف أعلى (بلدية عليا) ذات اسم رمزي يحوي معنى سياسياً يؤدي مهام المسؤولية السياسية على القدس.

٥- إقامة مجلس تنسيق بين البلديتين.

٦- استبدال المستوطنات بمناطق ذات كثافة عربية في القدس مع منح المتبقّين فيها حرية الانتقال إلى المدينة الجديدة.

٧- إعطاء سيادة إدارية للحرم القدسي الشريف للفلسطينيين بالتنسيق مع الأردن وأطراف عربية أخرى.

ملامح المشروع الحضاري النهضوي لإنقاذ مدينة القدس

ملاحظات على هامش المشروع

إنّ غاية هذه الأوراق تختلف عن مهمة المؤرخ الذي يقتصر عمله في معظم الأحيان على عرض الأحداث والوقائع وتسلسلها وترابطها بقدر ما يمكن من الحياد والموضوعية، وبالتالي نسعى في إطار صياغة مشروع حضاري نهضوي لإنقاذ القدس إلى تحقيق المراجعة النقدية، بمعنى أن التاريخ يبدو في دراستنا هذه شيء والمراجعة النقدية شيء آخر، إذ أن المؤرخ حتى وهو يمارس النقد يجعل همّه الأول فهم الأحداث التي يؤرخ لها، وربما تجاوز ذلك إلى فهم الحاضر إن كان يؤرخ للماضي القريب، ولكنه -غالباً- لا يفكر بالتخطيط للمستقبل.

أما المراجعة النقدية فهي ممارسة معرفية في الماضي من أجل المستقبل، حيث يبدو المؤرخ وكأنه في ساحة الأحداث مباشرة، أما الذي يقوم بالمراجعة النقدية فمكانه في الخطوط الخلفية حيث يقوم بمراجعة الأحداث أثناء أو بعد انتهاء صيرورتها، وبعبارة أخرى: إن التأريخ لحادثة ما لا يكون

عند انتهائها، فالتاريخ أساساً هو حفظ على صعيد المعرفة لما مضى وانقضى على صعيد الفعل، أما المراجعة النقدية فهي وقفة تأمّل يقفها الإنسان عندما يشعر بأن مرحلة ما في مسيرته هي على وشك الانتهاء، وأن مرحلة أخرى على وشك الابتداء، ومن هنا كان اتجاه المراجعة والنقد يتحدّد، ليس بالممكنات التي تشكل طموحات الأمس وحسب، بل أيضاً بالتي تشكل برنامجاً للمستقبل[1].

من هذا المنطلق، فإن إنقاذ مدينة القدس في هذه الدراسة سيكون هو الثمرة التي سيجنيها بناة المشروع النهضوي الحضاري، بمعنى أن التصورات والآليات المرتجاة هي محور الحديث والدراسة؛ لأنها ستقود إلى تلك الثمرة التي طال انتظارها وفق رؤية وعمل جماعي؛ لأن كلمة مشروع تفترض وجود جهود جماعية وليس انتظار قائد مثل صلاح الدين الأيوبي، رحمه الله، الذي كان هو نفسه ثمرة مشروع نهضوي حضاري عربي مسلم، أي أنه كان نتيجة وليس سبباً لهذا المشروع.

إنّ «عقدة الفارس» المخلّص الذي سيحرّر القدس مسألة في غاية الخطورة لأسباب عدة:

(١) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي «مراجعة نقدية»، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م) ص١٣.

أولها أنها تتعارض مع السنن القرآنية، التي تقرر أن التغـــير إلى الأفضل أو الأسوأ لا يحدث إلا إذا سبقه تغيير جماعي يقـــوم بـــه «القوم» لا «الأفراد» لما بالأنفس من مفاهيم واتجاهات، وأن آثار هذا التغيير تنعكس على ما بالقوم من أحـــوال سياســـية واقتـــصادية واجتماعية وعسكرية في المجالين الداخلي والخارجي بالقدر الذي يحدث به التغيير المذكور.

وثانيها أن هذا الفهم يصرف الأنظار بعيداً عن الأمراض الحقيقيـــة، التي تنخر جسم الأمة من الداخل فتفرز فيه القابلية للتخلـــف والهزيمـــة، ويشغلها بالأعراض الخارجية الناجمة عن تلك الأمراض، أي أن هذا الفهم يضع العاملين أمام خطوة من العمل يستحيل إنجازها؛ لأن الأمة الضعيفة من الداخل يستحيل أن تتغلب على الخطر الخارجي، ولكـــن الخطـــوة الممكنة في حالة الضعف هي معالجة الضعف نفسه، فإذا شفيت الأمة من أمراضها صارت الخطوة المستحيلة ممكنة.

أما ثالث هذه الأسباب أن هذه الرؤى تُنتج صورة قاتلة لدور كـــل من القادة والأمة في تحمّل المسؤوليات ومواجهة التحديات، فهو تـــصوّر يكرّس في نفوس القادة روح الفردية، والانفراد بـــالتخطيط والتنفيـــذ، ويزجّهم في صراع مع كل من يحاول المشاركة في الرأي أو العمـــل، في الوقت الذي لا يستطيع هؤلاء القادة الانفراد في الرأي أو العمل فينتهون

إلى الفشل والإحباط، أما الأمّة فإن هذا الفهم يستبعد دورها في المسؤولية، ويطمس في عقولها مفهوم المسؤولية الجماعية، ويشيع التواكل على القيادات وحدها، ومهما دعيت إلى التضحية والمشاركة أجاب لسان حالها: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ (المائدة:٢٤)!! وعلى الرغم من كل الكوارث أمامها فإنها تظلّ متثاقلة إلى الأرض، تنتظر حدوث المعجزة وظهور القائد المخلّص، وتختلف في هويته وشخصيته، لعله المهدي المنتظر، ولعله.. ولعله..!؟

ويمكن القول: إن الذين قادوا المشاريع النهضوية اتصفوا بمعايشة قسوة الأحداث، ومرارة التجارب، ومعرفة الأخطاء والانحراف في الفكر والممارسة العملية، وعاشوا كذلك لحظات الانتصار وخلصوا من ذلك كله إلى تغيير ما بأنفسهم أولاً ثم إلى بلورة تصورات معينة واستراتيجية خاصة انتهت بهم إلى وجوب تكامل الميادين والتخصصات وإلى تعاون جميع الهيئات والجهات، وبعد ذلك كله بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية طبقاً لخطوات مرحلية متناسقة مقدّرة حتى وصلوا إلى الخطوة الأخيرة وهي التحرير للأرض والمقدسات[1].

---

(١) ماجد الكيلاني، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، ط١ (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م) ص٩.

ويبدو جلياً أن هذه الاستراتيجية تؤكد أن مراحل القوة في التاريخ الإسلامي برزت عندما تكامل الإخلاص في النيّة والعمل مع الصواب في التفكير والمنهجية العلمية، فإن غاب أحدهما أو كلاهما كانت المشاريع والجهود بلا طائل.

والأمر الآخر، أن التاريخ كله يؤكد أن قيام شبكة من العلاقات الاجتماعية على أساس الولاء الشامل للفكرة فإن يحدث هذا في المجتمع يصبح كل فرد فيه مقدَّراً مهما اختلفت آراؤه مع الآخرين، ويتوجه الصراع إلى خارج المجتمع، وتتوحد الجهود وتثمر، أما حين تتشكل شبكة العلاقات الاجتماعية طبقاً لمحاور الولاء الفردي والعشائري والمذهبي والإقليمي، فإن الإنسان يصبح أرخص شيء في داخل المجتمع وخارجه، ويدور الصراع في داخل المجتمع نفسه ويمزقه إلى طوائف يذيق بعضها بأس بعض[1].

وإذا كانت قضية القدس ومستقبلها مرتبطة بصورة عضوية في المشروع النهضوي العربي والإسلامي عموماً، فهل علينا العودة إلى السؤال النهضوي الأول الذي طرحه رواد النهضة في مطلع القرن العشرين: «لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟» وهل سؤال المرحلة وإشكالية عصر النهضة لا تزال هي هي وإن اختلفت التسميات؟ التقدم

---

(١) المرجع نفسه، ص١٣.

والتأخر، قديم وعصري، تقليدي وحديث، تنمية وتخلف، تلك الثنائيات التي ما زلنا مأسورين في إطارها دون أن نحلّ طلاسمها، ومع مرور ما يزيد عن قرن من محاولات النهضة والتحرّر عاد المثقفون للكتابة عن النهضة والتقدم والعقلانية والعلم والهوية والتنمية والوحدة والتحرير.

إننا لا نحتاج أن نختم المناقشة حول أي من القضايا المطروحة بل نحن بحاجة إلى أن نفتحها على أوسع مجال، ناهيك عن حاجاتنا إلى عدم إعطاء أجوبة سريعة وسطحية تُرضي ذاتيتنا؛ نحن بأمس الحاجة إلى فهم أوضاعنا طبقاً لواقعها الحقيقي[1]، فأغلب المفكرين لديهم قناعة بأن حصاد العقود الماضية كان ضعيفاً في قطاعات رئيسة من التجربة الحضارية، حيث أعاد هؤلاء التفكير من جديد في الأزمة التاريخية العميقة التي يعيشها العرب والمسلمون، ويشترك هؤلاء كذلك في القول: إن المجتمع العربي يعاني تخلّفاً كبيراً، وإنه تجسيد لفقدان الوعي التاريخي وللرجعية والظلامية والعصور الوسطى والجمود والخرافة، وإنه مجتمع بات يضم مجموعة من المصابين بالعقد النفسية والكسل الذهني والتواكل والتسلط والعصبية والطائفية[2].

---

(١) فادي إسماعيل، الخطاب العربي المعاصر «قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة، ١٩٧٨-١٩٨٧م»، ط١ (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م) ص٢٨.

(٢) مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، ط١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨م) ص ٣٤.

ويصل الأمر إلى حد الاعتقاد أن كل شيء لا يمكن إصلاحه: «العقل العربي، الاقتصاد، الأدب، الفن والسياسة كله تخلف، إنها فكرة محورية شيطانية تلوكها كل الأطراف، إنها تتحول بسرعة إلى سبب ترجع إليه كل الأسباب، وإلى مسؤولية تاريخية كونية تلغي كل مسؤولية جزئية ومحددة لهذا الطرف أو ذاك، إنها تركز النقد على الماضي والتقاليد والعوام من الناس المتدينين والمتعصبين، وبشكل ثانوي على الخارج، على الاستعمار والغرب أو الشرق معاً، على الأنظمة المستغلة وعلى الأفكار المستوردة.. باختصار، على الدولة والمجتمع، على المخطئ والبريء، على الشعب والحكومة، على المثقف والأمّي، في هذا المنظور ليس من الممكن للنقد أن يتقدم خطوة واحدة»[(١)].

إنّ النظرة التشاؤمية السابقة وغيرها تؤكد ما يعلمه الجميع من وجودٍ للتأخر والتخلّف والإخفاقات والهزائم والفشل في أغلب مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ولكن وظيفة النقد والمراجعة لمشروعنا النهضوي -السابق والقادم- ينبغي عليه أن يكون إيجابياً.

إذ النقد ليس عملية ضبابية بل إنه يعيّن مسؤوليات في سبيل تحقيق المراجعة والتغيير والإصلاح على الأسس الحقيقية، في حين أن

(١) برهان غليون، مجتمع النخبة، ط١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦م) ص٢٢-٢٣.

الواقع الحقيقي هو جنوح نحو اللاحسم في تحديد المسؤولية حيث: «نلاحظ في تفاسير الهزيمة غياب تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية، إذ أن الاتهام موجه إلى جهة هيولانية لا يمكن تحديدها، وفي الحالات التي يصار إلى تحديدها يكون هذا التحديد انفلاشياً لدرجة تستحيل معها المحاكمة»[1].

وفي المحصلة نجد أننا أمام نموذجين لمشروعين حضاريين لأسس التقدم والنهضة هما النموذج الغربي الذي تحقق، والنموذج العربي الإسلامي المأمول تحققه، النموذج الوافد إلينا غزواً، والنموذج الموروث التقليدي أو الأصيل، أما ما اصطلح على تسميته بالأنموذج التوفيقي للتقدم والنهضة فما هو إلا نظريات لا تعكس إلا حركة ذهنية لدى المثقفين، و لم يكن لها تجسيدات حقيقية في الواقع المتغيّر.

فالمسار التاريخي الذي سارت عليه الأمور منذ بداية عصر النهضة قبل مائة سنة أو أكثر أوصلنا إلى نقطة راهنة لا فيها تخيير أو توفيق، فنحن اليوم لا نسأل عمّا نختار من هذا النموذج أو ذاك من الموروث والوافد، فقد كنّا في الماضي نقف على أرض الموروث ونتحاور فيما يصلح لها من حضارة الغرب وأدواته لندخله عليها، ثم صرنا أو صار أكثرنا على أرض

---

(١) نخلة وهبة، اتجاهات المفكرين العرب حول هزيمة حزيران ١٩٦٧م، مجلة المستقبل العربي، بيروت، حزيران ١٩٨٦م، السنة ٩، العدد ٨٨، ص٣٨.

الوافد أو أرض خليط ونتحدث عن التراث بضمير الغائب ونتحاور فيما نستحضره فيه، نحن نتساءل الآن عما نستدعي من التراث بعد أن كان آباؤنا يتساءلون عما يأخذون من الوافد[1].

وعليه فقد أُجبر النموذج الحضاري النهضوي المسلم على الانزواء والتقهقر، وفَقَدَ دورته التربوية ثم الاقتصادية والعلمية والسياسية، وانطوى على نفسه في المجتمع والدولة، ثم تتالت هزائمه وانغلق على نفسه مدافعاً عن وجوده بعد أن تراجع إلى خط دفاعه كثقافة شعبية مغلوبة وكجماعة وأيديولوجيا المغلوبين[2]، أما الموقف التوفيقي فكان موقفاً مرحلياً انتقائياً وانتقالياً على طريق التغريب والتبعية الشاملة، وبذلك تنتفي أصالته كنموذج مستقل للتقدّم، بل ما هو إلاّ تنازل أو مساومة على أصل.

في هذا الإطار يبرز سؤال جوهري حول مفهوم النهضة وفكرها؟ حيث يرى بعضهم أنها «بمجرد وصف لحالة أو إشكالية هي إشكالية مبنية على طرح يمثل المفاهيم والأزواج المفهومية مثل التقدم والتأخر، الأصالة والمعاصرة، العرب والغرب، العلم والدين، العقل والنقل، إنّ فكر النهضة ليس فكراً متجانساً، لكنه يعالج الإشكاليات المشتركة التي ذكرناها،

---

(١) طارق البشري، «نحن بين الموروث والوافد»، في: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ط١ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤م) ص٣٥٨.
(٢) فادي إسماعيل، الخطاب العربي المعاصر، ص٣٥.

أي إشكالية كيف يستطيع العالم العربي أن يحدد نفسه ومكانته في هذه الفترة من الزمان بالمقارنة مع ما حصل في الغرب، وبالتاريخ العام الذي أصبح إلى حدٍّ كبير محكوماً بتاريخ الغرب وسيطرته، وقد كانت المصطلحات المستعملة في كتابات ما نسميه بعصر النهضة هي التقدّم، التمدّن، الترقّي، والشخوص إلى أعلى، فما هو مأزق فكر النهضة في تلك الفترة؟

إن هذا المأزق هو الاعتقاد بأننا لو أخذنا نفس مبادئ الأوروبيين لتقدّمنا، بمعنى أننا بهذا الاعتقاد ألغينا التاريخ وألغينا العلاقة التاريخية بيننا وبين الغرب، وألغينا أيضاً كل صيرورة المسلسل التاريخي والاجتماعي الذي أدى في أوروبا إلى ظهور الثورة الصناعية والثورة السياسية»[1].

من زاوية أخرى يذهب البعض إلى أن «البحث في السؤال النهضوي: لماذا تأخرنا وتقدم غيرنا؟ وبالتالي كيف ننهض وكيف اللحاق بركب الحضارة الحديثة؟ معناه البحث في آليات وميكانيزمات العملية النهضوية، فليس هناك قانون عام واحد يعبر عن ميكانيزمات النهضة في كل العصور والأوطان، لكن يمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة أن جميع النهضات التي نعرف تفاصيل عنها قد عبّرت عن بداية

---

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، ط١ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥م) ص٥٨.

انطلاق بالدعوة إلى الانتظام في تراث، وبالضبط العودة إلى الأصول، فالسؤال النهضوي لا يتنكر للماضي ككل بل بالعكس إنه إذ ينطلق من نقد الحاضر والماضي القريب ليحتمي بالماضي البعيد الأصيل ليوظفه لصالح النهضة أي لصالح مشروعه المستقبلي»[1].

ويضيف أن الأصول سواء: «في النهضة العربية الأولى التي قادها الإسلام أو في النهضة الأوروبية الحديثة، ما كان يمكن أن تتخذ شكل الرجوع إلى الماضي من أجل تجاوزه هو والحاضر إلى المستقبل لولا غياب الآخر أي التهديد الخارجي، وهكذا تتغيّر ميكانيزمات النهضة عند وجود الخطر الخارجي لتصبح ميكانيزمات دفاعية، حيث تلجأ الذات إلى الماضي وتحتمي به لتؤكد من خلاله وبواسطته شخصيتها، لذلك يعمد الإنسان إلى تضخيمه وتمجيده ما دام الخطر الخارجي قائماً. إن الظروف الموضوعية التي حرّكت اليقظة العربية الحديثة قد جعلت من ميكانيزم النهضة فيها ميكانيزماً للدفاع عنها أيضاً»[2].

---

(١) محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، مجلة المستقبل العربي، تشرين الثاني ١٩٨٤م، العدد ٦٩، ص٥٦.
(٢) المرجع نفسه، ص٦٠.

أسئلة المشروع النهضوي الحضاري

إن الوعي بالمشروع النهضوي الحضاري الذي ستكون القدس إحدى ثماره لا يكتمل دون الإجابة عن مجموعة الأسئلة التي سوف تساهم في تشكيل صورة المستقبل[1]:

١- سؤال التخلّف:

يذهب الدكتور فهمي جدعان إلى أن «التخلّف هو الوجه المقابل للتقدم، فثمة تخلّف في فهم العقيدة وتجسيرها، وتخلّف في الحياة الأخلاقية، وتخّلف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخلّف في الأحوال السياسية وأنظمة التدبير والحكم، وتخلّف في نمط العقلية التي يفّسر المسلمون بها الأشياء ويتعاملون بها مع واقعهم الذاتي والواقع المحيط».

ويضيف أن المسلمين لم يحّددوا أسباب هذه التخلف، هل هي عقدية أم سياسية أم أخلاقية أم حضارية أم هي هذه كلها؟ فضلاً عن اختلافهم في المبدأ التاريخي لهذا التخلّف، فهم يختلفون إن كان ذلك يرجع إلى عام ١٩٢٤م مثلاً عندما تمَّ الاستغناء عن نظام الخلافة الإسلامية أم يرجع ذلك إلى سقوط بغداد بيد المغول عام ١٢٥٨م، إلى جانب البحث في

(١) تم الاعتماد في هذا الباب على الكتاب القيم للدكتور فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، ط٣ (عمان: دار الشروق، ١٩٨٨م) ص٥٦٠-٥٧٦.

انكفاء الدور الذي أداه العرب في حياة الإسلام، وتحّول النظام السياسي في الإسلام من الخلافة إلى المُلك، ناهيك عــن التطــرّق إلى الأســباب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

وفي الحقيقة فإنه لا توجد لهذه الأسئلة إجابة جامعة ومانعة؛ لأن الأسباب البعيدة والعميقة مثل الألغاز، بيد أن الأهم من ذلك هو وعي الظاهرة وإدراكها ومحاولة تخطّيها وتجاوزها، وقــد حــدث هذا منذ ابن خلدون وتعزّز من بعده، وما زال هذا الوعي كامناً وباديــاً حتى الآن، حيث تباينت الرؤى حولها، وتباينت كذلك الصعوبات الــتي تعترض هذا المشروع أو ذاك، علماً بأنه قد حصل تقدّم في بعض الأحــوال والأوضاع والمواطن، لكن المسألة ما زالت قائمة، وما زال الحاضر يشكو من التخلّف في هذا الوجه أو ذاك من وجوه الحياة العامة والخاصة، ومــا زالت البحوث العلمية والفكرية تجهد في سبر الحاضر وأبعاده، وتطلعهــا الأكبر هو الخروج من دائرة التخلّف والدخول في رحاب التقدّم.

٢- سؤال التراث:

تشكّل قضية التراث سؤالاً محوريًا وهاجساً دائماً في مشروع النهضة المأمول، وهي قضية مصيرية نتيجة الأسباب التالية:

أولهما أن التراث مُشرع الأبواب على ماضٍ مقدّس، وثانيهمــا أن التراث ملتحم بحاضر متخلّف، ومن المعلوم أن هذا التراث هو الذي جسّد

تاريخنا وصاغ كياننا فأصبحنا به أحراراً أو له عبيداً، وما من خطوٍ كبير نريد أن نخطوه أو سياسة رئيسة نريد أن نخطّها إلا ويفرضان علينا، بقدرٍ يسير أو غير يسير، موقفاً من التراث، أو في التراث صريحاً أو ضمنياً.

ويجيب الدكتور جدعان عن ماهية التراث وحدوده بالقول: إن «التراث كل ما ورثناه تاريخياً عن الأصول والماضي، ولا شك أنه وعي التاريخ وحضوره الشعوري في ضمير أبنائه فردياً وجماعياً، وقد تتعدّد التعريفات والحدود له، لكن الإحصاء الشامل لمادته هو وحده الذي يسمح بتحديد طبيعته وبيان السمة الإنسانية التاريخية الزمانية له، وما من تراث إلا وهو تجسيد تاريخي لعلم الإنسان وصنعه وفعله، إذ العلوم والمصنوعات والقيم الأخلاقية والجمالية هي الوجوه الرئيسة للتراث، وهي العناصر الإنسانية التي يورّثها الإنسان للإنسان في المكان وفي الزمان، أما الوحي فليس جزءاً من التراث[1]؛ لأنه ليس مما يدخل في دائرة المنجزات الإنسانية التاريخية، وهو يتجاوز التاريخ ويعلو عليه برغم حضوره فيه، وتوليده لجوانب أساسية من التراث.. إن الوحي مفارق للواقع[2]، أما التراث فهو مُتجذر في أحوال الإنسان الاجتماعية والثقافية والتاريخية».

---

(١) الوحي بهذا المعنى الذي ذُكر ليس جزءاً من التراث، ذلك لأن التراث هو نتيجة لجتهاد وعطاء الإنسان في جميع أحواله (الناشر).

(٢) ليس بمعنى أنه غير واقعي، وإنما بمعنى أنه يعلو على الواقع ويرشده (الناشر).

وإنّ من أهم مسائل التراث ضرورة الفصل بين الإسلام من حيث هو دين أو عقيدة، وبين الإسلام من حيث هو «تراث» فلا يضعوا التراث في مرتبة العقيدة من جهة أولى، ويعترفوا بأن التراث ليس سوى منجزات تاريخية تربط صانعيها من السلف ولا تُقيّد أحداً من الخلف من جهة ثانية، فعلم الكلام، والفقه، ونتاج التفسير، وأصول الفقه، والفلسفة، والعلوم، والتصّوف ليست إلا اجتهادات إسلامية وعربية صنعتها أجيال تاريخية معيّنة في ظروف معيّنة ورّثتها لمن بعدها، لا لكي يأخذ هؤلاء بكل ما جاء فيها ولكن لكي تدخل في بيان وبناء التاريخ الثقافي العام للأمة، أما الخلف فليس عليهم إلاّ أن ينجزوا هم بدورهم منجزاهم الخاصة التي تصبح بدورها إرثاً يضاف إلى الإرث السابق وهكذا[1].

أما العقيدة نفسها، فلها أصلان أساسيان: القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وهما ليس من التراث، بمعنى عطاء الإنسان واجتهاده؛ لأهما معطيات إلهية مباشرة وأزلية تتجه إلى ضمير كل إنسان في كل وقت وجيل، فتثير ما أمكن لها أن تثير وتدفع إلى ما يمكن أن يتم إنجازه، وفي هذا الإطار تتّصل بشكل جوهري هذه القضية مسألة موقفنا نحن -الآن- منه أخذاً وردّاً، وما هي وظيفته؟

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٦٣.

وقد تمحورت المواقف من التراث الإسلامي في ثلاثة مواقف هي:

الأول: الدعوة إلى الاقتصار على إحياء التراث.

الثاني: استلهام التراث.

الثالث: المطالبة بإعادة قراءته.

ويبدو جلياً أن الموقف الأول يعتبر بعث التراث بجملته وتفصيله وتجسيده شرطاً قطعياً لبناء المستقبل، والثاني يستند إلى الاعتقاد بأن بناء هذا المستقبل يتم باستلهام مواقف وأفكار وقيم تراثية تناسب الحاضر والمستقبل، والثالث يرى أن إعادة قراءة التراث في ضوء مناهج العصر يمكن أن تجعل من التراث جزءاً طبيعياً من الحاضر المعاصر، هذا إن لم تجعل منه مبدأ تأثير أيديولوجي فعّال.

وبالتالي يمكن القول، إلى حد ما: إن هذه المواقف من التراث عمليات توظيفية للتراث لا للحاضر وحده، وإنما للمستقبل أيضاً، وبها، وبمجمل ما يثير التراث من قضايا.

٣- سؤال الاغتراب:

يمكن القول: إن الاغتراب حالة تصيب الإنسان تكفّ فيها (الذات) عن العيش في دائرة التشخيص الحيوي الموضوعي المباشر إلى دائرة التشخيص الحيوي غير الموضوعي وغير المباشر، وبهذا الاعتبار تكون العقلية الثقافية مغتربة إذا كانت لا تحيا شروطها الثقافية الموضوعية المباشرة، وإذا كانت تجنح نحو شروط ثقافية غير مباشرة وغير موضوعية.

ويبدو أن الاغتراب قد أصاب الجناحين القصيّين للثقافة في الوطن العربي والعالم الإسلامي الحديث والمعاصر: الجناح السلفي الاتّباعي، والجناح المضاد في معظم تياراته ودعاواه، أما التيار الأول فقد وقع في إشكالية الاغتراب حين قال بعض مفكّريه: إن المسلمين اليوم ليسوا مسلمين، وإن تسعة وتسعين بالمائة منهم يدّعون الإسلام دون أن يعرفوه، وإن الأزمنة الحديثة هي قرون «جاهلية» وحسب، وهكذا، حتى انتهى بهم الأمر إلى تكفير الأفراد والجماعات والدول بغير رحمة، وقد ظهر هؤلاء لأقرانهم من المسلمين وكأنهم آتون من عالم آخر، وأنه على الأقل لا تربطهم بهم أي رابطة أو وشيجة، وأن دعوتهم هذه الراديكالية المتفرّدة لقطع العلائق بالأزمنة الحديثة وأحكامها لا يمكن أن تعني إلا خطر الإيذان بالغربة عنها والخروج منها[1].

أما التيارات الأخرى المضادة لما سبق فقد وقعت هي أيضاً بدورها في الحالة نفسها، فحين اتخذت العلمانية وضع النقيض المطلق تزعزعت راحتها بل وشرعية إقامتها في الحياة العربية الإسلامية؛ وحين تبنّت الليبرالية موقف الانعتاق من التراث وترسّخت في معسكر الأنظمة السياسية المدعومة من الغرب نجمت القطيعة بينها وبين الناس، وضجّت هي بالأنين والشكوى من تخلف الجماهير؛ وحين اختارت الحركات

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٦٥.

الشيوعية أن تجعل من الماركسية بديلاً مطلقاً متفرّداً للإسلام في عقر داره حكمت على نفسها ابتداءً بالعزلة القاتلة في دار الجماهير نفسها.

وهكذا حالف الإخفاق الجميع على قدم المساواة، وهكذا يعرض العالم الإسلامي اليوم على الناظر في أحواله صوراً صارخة لحالات الاغتراب، وهي جميعاً حالات تتنكر للواقع المشخّص وتنشط من أجل وجود غير موضوعي وغير مباشر.

ومن هنا، فإن المشروع النهضوي الحضاري من أجل المستقبل، لا يمكنه أن يسقط من حساباته هذه الأوضاع، حيث لن يتقبّل المستقبل العربي والمسلم عقلاً مغترباً، تماماً مثلما أن الماضي والحاضر لم يستطيعا تحمّل مثل هذا العقل.

٤- سؤال العلم:

لقد عرف التاريخ الفكري الإسلامي أربعة أنماط معرفية هي: النمط العقلي، والنمط النقلي، والنمط العرفاني، والنمط الاختباري (التجريبي)، لكنّ الوقت الحاضر عند المسلمين لا يعرف منها إلا نمطين اثنين، يعبّر عنهما بمصطلحي الإيمان والعلم بعد أن كانا الإيمان والعقل، والشريعة والحكمة، ومن الواضح أن المسألة التي ولّدها التاريخ الاجتماعي للمعرفة في الإسلام هي أن النمط الإيماني قد استحوذ في النهاية على كل المناطق المعرفية الأخرى الممكنة للإنسان إطلاقاً، وللإنسان المسلم على وجه

التحديد، وبات من الشائع أن من الضروري أن تؤسس جميع معارفنا على أساس نقلي أو خبري أو إيماني.

والمعرفة تمثل اليوم بالنسبة للإنسان المسلم دافعاً مركزياً؛ لأن الإسلام ليس محايداً بإزاء العلم، كما أن العلم لا يمكن أن يكون محايداً بإزاء الإسلام، ونحن لم نعد نستطيع أن نزعم أن الإسلام يوافق العلم ويعضده ويشد أزره، على مستوى الخطاب التقريري، وكفى؛ إن تقريراً كهذا لكي يكون جاداً يُعوّل عليه وعلى قيمته ينبغي أن يتضمن إجراء تحليلات دقيقة صارمة في معطيات كلا الطرفين: معطيات الإسلام التي يمكن إخضاعها لعملية المقارنة والتحليل، ومعطيات العلم الإنسانية والطبيعية البيولوجية على حد سواء.

وفي هذا الإطار تبرز مجموعة أسئلة من بينها: ما هي الرابطة بين الفكر الديني والفكر الغيبي والفكر العلمي الطبيعي؟ وهل يمكن قيام فكر علمي وضعي في إطار أوضاع إسلامية شاملة؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الإنسان والطبيعة؟ وبين العلم والتقنية؟ وما هو حال العقل في ثقافة إسلامية أساسية، وكيف يتم التمييز بين ما هو عقلي وما هو ليس كذلك، وهل يمكن قيام عقلانية مطلقة في إطار تصور ثقافي إسلامي شامل؟ وهل يستطيع المسلم أن يقول اليوم: يقدّم لي الغرب حضارة مادية أو خلاصاً

مادياً، وأنا أقدّم له حضارة روحية أو خلاصاً روحياً؟ غافلاً عن أمر كبير هو أن حضارة العلم والتقنية تبدع هي نفسها قيمها الروحية الخاصة؟

إن هذه الأسئلة -وغيرها الكثير- تعيدنا إلى دائرة البحث عن العلم في المستقبل، وتجعل لزاماً على المفكّر المسلم النظر فيها وفحصها من أجل وضع استراتيجية واضحة تتحدد فيها الإجابات التي تناسب المستقبل المأمول، وفي سبيل مشروع نهضوي حضاري جديد[1].

٥- سؤال العمل:

يرى الدكتور فهمي جدعان أن: «القيم والمصنوعات حدود جوهرية لوجود الإنسان في العالم، والمفارقة التي يعيشها المسلمون في عالم اليوم مفارقتان: مفارقة الإيمان بقيم غير محوّلة إلى ممارسة حقيقية، ومفارقة الدعوة إلى القوة دون العمل الفعلي لها، المفارقة الأولى تعكس الهوة الأزلية بين النظرية والتطبيق، والمفارقة الثانية تعكس العطالة الكاملة في الفعل، ولقد يلاحظ الباحث المدقق، أن القيم المجردة في عالم المسلمين قد كفّت عن التأثير الحقيقي في قطاعات كبيرة من الحياة الاجتماعية الإسلامية، وأن الدعوات الأخلاقية تبدو عاجزة عن إحداث التغيير في الأوضاع المتأزمة التي تحياها الشعوب الإسلامية، ومع فساد الإنسان من وجهة

(١) المرجع نفسه، ص٥٦٦.

النظر الدينية الخالصة بات من الضروري التساؤل عن الشروط الوضعية الضرورية لإحداث تحوّل أخلاقي طيب ومؤثر».

من زاوية أخرى، يطرح وجود المسلم والإسلام في المجتمع، حاضراً ومستقبلاً، مجموعة الأسئلة والإشكاليات الجديرة بالبحث لدى الدكتور جدعان مثل: سلام اجتماعي أم صراع اجتماعي؟ وفاق مع المجتمع والأفراد أم خروج عليه وانفصال عنهم؟ مجاهدة من أجل العدل الاجتماعي الشامل أم عمل من أجل الخلاص الفردي؟ تمركز عملي حول مسألة السلطة والحكم أم إيمان بالحضور الإسلامي من خلال مبدأي الحلال والحرام؟ إعادة بناء الإسلام بالدولة الإسلامية أم بدون هذه الدولة؟ التعويل على البُنى الأولى والمجتمعات الإقليمية الخصوصية أم على البنى الأكبر الإنسانية؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي ترتدّ إلى القضية نفسها وتدور حول الانفعال نفسه، انفعال الوجود الفاعل في المجتمع وفي العالم الآن وفي المستقبل.

ومن زاوية ثالثة، يبدو التساؤل المنطقي الآن: أين تكمن القوة المادية من مجمل مسألة الفعل والعمل؟ والقوة المادية هنا بشتى صورها الطبيعية والاقتصادية والسكانية والسياسية والعسكرية، التي يبدو أنها تمثل اليوم وغداً السلطة المهيمنة بصورة كبيرة جداً.

ومن بين قضايا الفكر العملي الكثيرة قضيتين اثنتين تحتلان مكانة مركزية في هذا الفكر: القضية الأولى هي قضية الدولة الإسلامية، والقضية

الثانية هي قضية التنمية، أما قضية الدولة الإسلامية فإنها مشكلة المشاكل، وعندها بالذات يصل الدعاة المسلمون في مختلف الأقطار الإسلامية إلى حافة الخطر تماماً، وبخاصة أنها ليست ذات وجه يتطلع إلى السلطة والحكم فقط، وإنما هي أيضاً ذات وجه اجتماعي، على طريقة تصورها تتوقف طبيعة العلاقات داخل المجتمع نفسه، والعقل الإسلامي ملزم بالإجابة عن هذا السؤال: هل نختار الصيغة القائلة: إنه لا خلاص إلاّ بالدولة الإسلامية أم الصيغة القائلة إنه لا خلاص إلا بالإسلام؟

أما قضية التنمية فهي إشكالية جميع بلدان العالم الإسلامي، وعلى الرغم من غنى بعضها الطبيعي إلا أنها تعاني من مشاكل التخلف النوعية، ودرجة استقلالها الاقتصادي متدنية، وهي تعيش عل الأغلب مستهلكة لما ينتج العالم المتقدم اقتصادياً وعسكرياً، كما أنها تشكو من صعوبات أخرى مزمنة ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية أو سكانية أو عرقية أو طائفية أو غير ذلك، وهذا كله ينبغي أن يعكس عند من يفكر في أوضاع الإسلام والمسلمين الآن وغداً هاجساً مستقبلياً أساسياً هو هاجس التنمية في صورها المختلفة: الطاقة، والتغذية، والإنتاج الزراعي، والاستهلاك، والتعليم، والنمو السكاني، والثقافة.... إلخ، وبالتالي ستكون الحاجة ماسّة وقتها إلى وضع استراتيجيات خاصة بالتنمية تناسب كل الأوضاع السابقة.

٦- سؤال التغيير:

إلى أي مدى سيكون العالم الإسلامي بعيداً عن رياح التغيير التي تعصف بالعالم أجمع وهو المرتبط نموه كغيره من بلاد العالم الثالث بالنمو في العالم المتقدم؟ من المؤكد أن العالم الإسلامي سيواجه -وهو يواجه الآن فعلاً تغيّرات في الأحوال المعيشية، وفي القيم الأخلاقية، وفي الأوضاع الأسرية والقبلية والتعليمية والقانونية، وفي العلاقات الإقليمية والدولية، إنه سيكون ملزماً بالخروج إلى العالم، وبوعي المشكلات والصدمات والتحولات والإخفاقات، وبوضع استراتيجيات وسياسيات ملائمة.

إن العقلية الجامدة والمتحجرة، التي تدّعي أن الثوابت هي إطارها المرجعي والتي عجزت عن استصحاب الثوابت وتوليد الرؤى والاجتهادات من خلالها سوف لن تسعف الإنسان المسلم كثيراً في المستقبل، حيث إن عقلية «تغير الأحكام بتغير الأزمان» ومبدأ «المصالح المرسلة» هي التي تلائم أحوال المستقبل، ولعل هذا التغير المأمول يكون المحكّ الأكبر والأساس للمشروع النهضوي والحضاري المأمول، إذ جرى الفكر الإسلامي التقليدي حتى الآن على المبدأ القائل: علينا أن نخضع الواقع للمبادئ، وأن نقيس الغائب على الشاهد، ولا بدّ بالتالي لأمر التغيير من آليات مناسبة في الشكل والمضمون[١].

(١) المرجع نفسه، ص٥٦٨.

المعوقات الفكرية
للمشروع النهضوي الحضاري

لعل من أهم المعوقات الفكرية للمشروع النهضوي الحضاري:

١- عدم تشخيص غاية المشروع النهضوي الحضاري تشخيصاً واضحاً.

٢- عدم تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصاً صحيحاً.

٣- عدم تحديد الوسائل والآليات تحديداً يناسب الغاية المنشودة والإمكانيات.

إن كل مشروع نهضوي حضاري لا يحدّد غايته بوضوح فإن من شأنه التيه في السبيل، والتبذير في الوسائل، والخطأ في الهدف، وبالتالي فهو مشروع يخضع لقانون الصدفة الذي لا يأتي بنتيجة حاسمة في وقت معين وفي اتجاه معين، وبالمحصلة ينبغي اعتبار التاريخ في هذه الحالة لا بصفته مجرّد تسلسل حوادث على شاشة الزمن، بل بوصفه عملية اجتماعية محدّدة الأسباب والنتائج، ومرتبطة بمصير الإنسان ترفع من شأنه أو تسقطه في أسفل قائمة البشر(١).

---

(١) مالك بن نبي، تأملات، ط٥ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩١م) ص١٨١.

أما عدم التشخيص للمشكلات الاجتماعية فإنه يبدو جلياً نتيجة الاعتماد المزمن لدينا على عادات فكرية مهيمنة أكثر من اهتمامنا بفكرنا وقدرته على الإبداع، وعندها يكون نصيبنا من النجاح قليلاً جداً؛ لأننا نفقد وسائل الرقابة، وإذن فإن قضايا المشروع النهضوي الحضاري مهما كانت ظروفها لا تعالج بالبدهيات التي ترى العلاج النافع على وضع النقيض أمام كل داء، ومن ذلك أن قضية الجهل في مجتمعاتنا لا تعالج بمجرد وضع البرامج التعليمية، والتعليم لا ينفع بمجرد إضافة معلومات، بل يجب أن يكون أولاً عملية تصفية نفسية، وتعديل معادلة شخصية زيّفتها عهود الكساد.

وحول مسألة الوسائل يمكن القول: إن بناء مشروع نهضوي حضاري تكون إحدى أكبر ثماره إنقاذ مدينة القدس وتحريرها لا يتم بالأشياء «الوسائل» مهما كانت صلاحيتها وثمنها، وإنما يتم بالدوافع التي تحرّك تلك الأشياء والفكرة التي تربطها في العملية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وعندما لا يكون في هذه العملية سوى الأشياء وحدها فالنتيجة تصبح في حكم الأوهام لا حكم التقدير والحسم[1].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٩٠-١٩٥.

شروط المشروع النهضوي الحضاري

يرى بعض المفكرين أن الحركة التاريخية في مضمونها وعمقها تدور على قاعدتين اثنتين هما:

- قاعدة المواجهة؛
- وقاعدة المراجعة؛

حيث تعتمد المراجعة على تشخيص للخلفية الدينية والحضارية، أو هي لا تعدو أن تكون ذلك التشخيص، وأن سائر الأمور الأخرى ما هي إلا أقنعة تخفي وراءها الدواعي الأساسية والمؤثرات الفاعلة التي تنطوي تحت الخلفية الدينية والحضارية.

أما المواجهة فهي الاستعداد الشامل حضارياً كقانون في تطور القوة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة[1].

وفي التفاصيل لشروط المشروع النهضوي الحضاري يمكن إجمال هذه الشروط بالنقاط الآتية:

---

(١) أحمد العماري، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار «المغرب نموذجاً»، ط١ (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م) ص٢٢١.

١- القضاء على التبعية والتخلف:

إن إنهاء حالة التبعية وردم الهوّة الحضارية بين مجتمعاتنا العربية والإسلامية ومجتمعات (الآخر) لا يكون بتقليد هذه الأخيرة، بل بإبداع نظامنا الخاص دونما انغلاق على تجارب الآخرين، والتخلف متلازم مع التبعية، فلا يكون الخروج من التخلف إلا بالتحرّر من التبعية، ويبدأ ذلك من خلال سيطرتنا عل مواردنا الطبيعية والإنسانية والاعتماد على النفس، فقد سحقت التبعية إنسانيتنا بما فيه الكفاية، وبقدر ما تستمر عملية السحق هذه تطول أزمنة التخلف وتزداد صعوبات التحرر، إذ التبعية ليست مجرّد سلب الموارد والأرض والممتلكات، إنما قبل كل شيء سلب لإنسانيتنا وهويتنا بالذات، ولطاقاتنا على النمو والإبداع[١].

٢- إعادة النظر في أنظمة التربية والتعليم والبحث العلمي:

وذلك بهدف إصلاحها إصلاحاً جذرياً يراعي التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم، ويرفع من السوية الحالية إلى مصاف التعليم والبحث العلمي في البلدان المتقدمة، ولا بد أن

---

(١) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م) ص٤٥٨.

تستهـدف خطط الإصـلاح القضاء على الأمّية في مدة زمنية محـددة، وإتاحة مجانية وإلزامية التعليـم، مع التركيز على نوعيتـه وتحـديث مستواه، وتعزيز الولاء للوطن، والانتماء للأمة، وترسيخ الهوية العربيـة والإسـلامية، إذ النهضـة لدى أي أمة تقـاس بالمـستوى العلمـي والثقافي لمجموع الأمة أو الشعب، وليس بأعداد المـدارس والجامعـات، وأعداد الطلبة[1].

٣- مواجهة الطبقية:

ويتحقق ذلك من خلال العدالة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العربي والإسلامي، والقضاء على الفقر ما أمكن، فمـا يمارسـه أو مارسه النفوذ الغربي تقوم به اليوم مجموعة من الطبقـات الحاكمـة، ورجال الأعمال مما يساهم في زيادة الضغوط القاتلة على حيوية الإنسان العربي والمسلم.. وأي محاولة نهضوية تتجاهل هذه الإشـكالية سـتواجه عوائق مضاعفة تمنع تقدمها فضلاً عن إمكانية فـشلها نتيجـة تجاهـل متطلبات الغالبية من أبناء هذه الأمة[2].

---

(١) علي محافظة، «شروط النهضة» في كتاب: المشروع الحضاري العربي بين التراث والحداثة، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م) ص١٧٨.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص٤٥٨.

٤- اعتماد المنهجية العلمية في التفكير والعمل والتنمية:

حيث من المعلوم أن اعتماد هذه المنهجية يساهم بشكل كبير في التحرر من التخلف الذي تعيشه الأمة، وربط العلم بالمجتمع وبحاجاته وحل مشكلاته، ويقتضي ذلك تبني الترشيد، والنظرة العقلانية في مجابهة المشكلات وتحليلها، ووضع الحلول لها، وممارسة النقد العلمي والنقد الذاتي في كل خطوة نخطوها[١].

٥- مواصلة إحياء التراث العربي- الإسلامي:

ويتمثّل ذلك في دراسته دراسة علمية موضوعية بحرية وثقة تامة، وبصورة تربط ماضي الأمة بحاضرها ومستقبلها، وتحافظ على هويتها وتعزز الصلة بحضارتها، ولا بد أن يصاحب ذلك دراسة الفكر الغربي الحديث والمعاصر دراسة نقدية علمية موضوعية بقصد الإفادة منه باعتباره جزءاً من تراث الإنسانية[٢].

٦- التخلص من الاغتراب:

وهي حالة جعلت الإنسان العربي والمسلم يعيش على هامش الوجود لا المركز، حيث يمكنه أن يبدع ويحقق النهضة

(١) علي محافظة، شروط النهضة، ص١٧٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٠.

المنشودة، وفي هذه الحالة يتحول هذا الإنسان إلى كائن عاجز ومسحوق تحت أثقال حاجاته اليومية، فيعيش على هامش وجوده هو بالذات ونشاطاته واهتماماته بدلاً من العيش في صميمها، تحتل الأشياء حياته فيفكر إنما ليس بنفسه، ويشعر إنما ليس بوجوده، ويحقق إنما لغيره، وتجاوز حالة الاغتراب الشاملة هذه نقطة محورية لصياغة الإنسان المؤهل لعملية النهضة ومشروعها[١].

٧- التحول نحو الحياة الديمقراطية:

وذلك من خلال التوعية المنظمة طويلة النفس، والمثابرة على تغيير الواقع الراهن بمختلف السبل النظرية والتنظيمية، بما في ذلك بناء القوى السياسية القادرة على بلورة رؤية واضحة للتحول الديمقراطي المطلوب وطبيعة أهدافه، وصياغة برنامج للعمل المطلوب، ويشمل ذلك تعيين الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية، وبيان التحالفات الداخلية التي تضمن نجاح التحول الديمقراطي واستمراره، وإصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية وتحريرها من الهيمنة الحزبية أو الطائفية أو العشائرية[٢].

---

(١) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص٤٥٩.

(٢) علي محافظة، شروط النهضة، ص١٨١.

٨- الوحدة العربية:

يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الوحدة العربية والتقدم الهدفين الرئيسين لأي مشروع نهضوي حضاري قادم وممكن، فالتجزئة السياسية التي يعيش العرب على الأقل في ظلها منذ قرن من الزمن تقريباً من المعوقات الأساسية لنهوضهم وتقدمهم، إذ من الأهمية بمكان وضع حد لتباعد المسافات النفسية والاجتماعية بين أفراد المجتمع العربي -تحديداً- وجماعاته وأقاليمه القريبة والبعيدة.

٩- تحقيق الحرية والعدالة:

وهذه خطوة أساسية في المشروع النهضوي الحضاري تتمثل بممارسات عملية من أبرزها سيادة القانون وتعزيز المحاكم المدنية، وإلغاء الطبقية، وملائمة قوانين الأحوال الشخصية، واحترام وتطبيق حقوق الإنسان، وتشجيع التفكير العلمي......

قوانين المشروع النهضوي الحضاري

يمكن القول بشيء من المجازفة وكثير من اليقين: إن الإنسان العربي والمسلم المعاصر عندما يذهب إلى التاريخ للاستفادة منه بشكل حقيقي يروعه أنه سيقرأ نفسه ومجتمعه وأحداث عصره في بعض صفحاته، ويكاد يشعر أن ما يدور حوله ليس إلا آخر طبعة من كتاب التاريخ، وسوف يدهشه أن بعض القيادات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ممن يظنون أنفسهم آخر حلقات التاريخ -أي أفضلها- أو يظنون أنفسهم خارج دائرة التاريخ، هؤلاء وأولئك قوم مخدوعون، فالانتصار في معركة، والحصول على مكسب وقتي، والوصول إلى السلطة، هذه كلها ليست قضية التاريخ، ولا معركة التقدم البشري، بل هي عموماً ليست من عوامل تحريك التاريخ إلى الأمام أو الخلف عل نحو واضح وضخم.

فأي مشروع نهضوي حضاري بحجم المشروع الذي يمكن أن ينقذ ويحرر مدينة القدس لا تتوافر له الشروط الحقيقية والقوانين التاريخية يصبح مشروعاً تضليلياً، واستمراراً للمسيرة الخاطئة، والوصول إلى الهزيمة الحقيقية، وقد سار هكذا التاريخ في مراحل كثيرة من تطوراته، إذ أن صنع حضارة، وبناء دولة قوية تبقى، وظهور صنّاع في مختلف الميادين، فهناك طريق آخر، طريق ليس التضليل من معالمه، بل هو أبرز صخوره وعوائقه.

وفي التاريخ قوانين تحكم الأحداث والظواهر وتوجهها الوجهة الذي يقتضيها منطق القانون، والخروج على هذه القوانين أو الانسجام معها هو كالخروج على قوانين التنفس والغذاء وقوانين ضغط الغازات أو الانسجام معها، والذين يتقنون «فقه» هذه القوانين هم الذين يستمرون في الحياة ويتفوقون في ميدانها، وهذا يعني أن الأمة التي يتولى زمام أمورها «فقهاء» وعلماء في شتى المجالات تختلف عن الأمة التي يتولى زمام أمورها «خطباء» يحسنون التلاعب بالمشاعر، ولقد رأينا كيف تغلب «فقه» وعلم الرسول ﷺ على خطابة أبي جهل وتضليله لقومه، وانتهى كل منهما بجماعته إلى المصير الذي يعرفه التاريخ[1].

القانون الأول:

مع أن الدين هو أحد أهم أسس قيام الحضارات؛ لأنه يقدم «المثل الأعلى» الذي يتمركز حوله النشاط، ويرتقي بالنفوس فوق التلهّي بالحاجات اليومية الصغيرة التي تدور حول الغذاء والكساء والمأوى، مع الاعتراف بأهمية ذلك، إلا أن الدين لا يؤدي هذا الدور الحضاري إلا إذا تولى فقه الدين «أولو الألباب» من كل جيل وأمة، كما أشار إلى ذلك القران الكريم.

---

(١) حول هذه القوانين، انظر: ماجد الكيلاني، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، ص٢٦٧-٣١٢.

القانون الثاني:

مع أن الدين الإسلامي هو سبيل المسلمين -وغيرهم- إلى الحياة الراشدة في الدنيا والآخرة إلا أن الإسلام لا يقود هذا النوع من الحياة إلا إذا جرت خطوات عرضه وتطبيقه حسب نظام خاص وترتيب معين، ومن أمثلة ذلك أن يتمثّل الذين يقدمون أنفسهم كدعاة للمشاريع النهضوية الحضارية المبادئ والفضائل في سلوكهم وتفكيرهم قبل مطالبة الآخرين بتأييدهم.

القانون الثالث:

إن صحة المجتمعات ومرضها أساسها صحة الفكر ومرضه، وهو ما تضمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد:١١)، حيث إن كل مجتمع يتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسة هي الأفكار والأشخاص والأشياء، وترتبط هذه المكونات الثلاثة طبقاً لعلاقة معينة تتبدّل تبعاً للزمان والمكان.

ويكون المجتمع في أعلى درجات الصحة حين يكون الولاء للأفكار هو المحور، حيث تسود منهجية التفكير العلمي، ويتسم المجتمع بالقدرة على مجابهة التحديات.

أما عندما يكون الولاء للأشخاص فإن الصفة الغالبة للمجتمع تصبح هيمنة الجاه والنفوذ وأصحاب القوة الذين يسخّرون الأفكار والأشـياء لصالح امتيازاهم أو طوائفهم أو عشائرهم أو أحزاهم.

وفي حالة أصبح الولاء للأشياء هو المحور فإن الهيمنة في المجتمع تكون لأرباب المال والتجارة، وتسود ثقافة الترف والاستهلاك، وتتمزق شبكة العلاقات الاجتماعية.

القانون الرابع:

إن قوة المشاريع النهضوية والحضارية إنما يحققها تكامل الفكر والسياسة وتلاحم جهود الممثلين لكل منهما، طبقاً لقاعدة معينة خلاصتها أن السياسة ينبغي أن تنطلق من إطار فكري واضح، وحين تنعكس هذه القاعدة تبدأ المشاريع بالتراجع، والمجتمعات عموماً تميل إلى الضعف.

القانون الخامس:

ما لم يتكامل الإخلاص مع الاستراتيجية الصائبة في تعبئة القوى البشرية في الأمة من أجل المشروع النهضوي الحضاري فإن جميع الجهود والطاقات سوف تذهب هدراً، وسوف تتحطم على مذابح الصراعات الداخلية، وتؤول إلى الفشل والإفلاس.

والمحور الأساس في هذا القانون يرتكز على أمرين: الأول نظام تربوي محكم يحسن تصنيف الأجيال الناشئة وإعدادها عقائدياً ونفسياً ومهنياً، والثاني نظام تنموي يحسن توظيف الطاقات التي تنضج تبعاً لقدراتها العقلية واتجاهاتها النفسية واستعداداتها الجسدية.

والإطار العام لهذا التصنيف يتمثل كذلك في قاعدتين اثنتين هما: الأولى من خلال اعتماد العمل الجماعي، والثانية اعتماد صيغة المؤسسات المتخصّصة في ميادين الفكر والعمل المختلفة.

القانون السادس:

قيام المشروع الحضاري النهضوي، الذي ستكون إحدى أعظم ثماره إنقاذ مدينة القدس وتحريرها، يجب أن يعتمد على التدرّج والتخصّص وتوزيع الأدوار، ومن الضروري التفريق بين الاستراتيجية البعيدة الثابتة، والتكتيك المرحلي المتغيّر؛ لأن النتيجة في حالة الخلط بينهما هي إما السقوط في زوايا اليأس والقنوط، وإما التردّي في مهاوي التزمّت المتشنّج والتطرف.

القانون السابع:

إن الأفكار حول الإصلاح والوحدة إذا لم تتحوّل إلى أعمال وتطبيقات صائبة فسوف تعمل هذه الأفكار على زيادة تصدّع المجتمع

وتعميق التشظّي فيه بصورة كبيرة، والسبب في ذلك هو طبيعة الأفكار نفسها، فحين يتلقّى الفرد فكرة من خارجه تتزاوج هذه الفكرة مع خبراته العلمية المتعلقة بهذه الفكرة، وتفرز فكرة جديدة في داخله، فإذا كانت هذه الخبرة إيجابية دعمت الفكرة الوافدة من خارجها وساندها، أما إذا كانت الخبرة سلبية كانت الفكرة المتولدة سلبية واصطدمت بالفكرة الوافدة من الخارج وعملت على تدميرها.

وحين تأتي إلى أفراد المجتمع أفكار الوحدة والإصلاح من خارجها تمتلئ نفوسهم بالحماس وينهضون للعمل ويتفاعلون مع ممارسات وتطبيقات مناقضة لهذه الأفكار، فإنّ الأفكار المتولدة في داخلهم تتسم بالألم وخيبة الأمل وهكذا.

القانون الثامن:

مراعاة قوانين الأمن الجغرافي، حيث إن كل وحدة من الوحدات الجغرافية الرئيسة في العالم تنقسم إلى أقسام تمارس قانون التخصص والتكامل، فهناك مناطق الاحتكاك مع الخارج وهي موانئ تصدير الحضارة خلال فترات القوة، ومعابر تسلل الغزاة خلال فترات الضعف، وهناك العمق الجغرافي وهو مركز التفاعل الاجتماعي بجميع أشكاله؛

والتخطيط السليم يراعي هذا التخصص والتنوّع في بناء الاستراتيجيات العامة، والأمم التي لا تربض على بقعة تتوفر فيها هذه الخصائص تتحالف مع غيرها من أجل غايات التكامل والتعاون؛ والفقه الإسلامي قسّم دار الإسلام إلى «حواضر» و«ثغور وروابط».

وعندما يتم تطبيق هذا القانون على العالم العربي والإسلامي نجد أن المنطقة ذات الحساسية في مناطق الثغور والرباط كانت دائماً هي بلاد الشام، وحين نزلت الرسالة الإسلامية جعلت البيت الحرام «حاضرة الهداية»، والمسجد الأقصى ومدينة القدس «ثغر الرباط»، واشترطت في الجماعة التي تقيم في هذا الثغر مواصفات إيمانية معينة، فإن انحرفت هذه الجماعة عن هذه المواصفات بعث الله عليها عباداً له أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار ودمّروا كل شيء لهذه الجماعة.

خاتمة

استشراف للمستقبل

إن ما يشهده العالم الإسلامي، والوطن العربي خصوصاً، من فشل في مساعي الوحدة ومشاريع التنمية، ومن نزاعات وحروب وكوارث اجتماعية ووطنية في بعض مناطقه ودوله، كل هذا يجعل المشروع الحضاري النهضوي لإنقاذ القدس والإنسان العربي والمسلم في مواجهة الأسئلة ذاتها التي طرحتها الدراسة، والشروط التي اقترحتها، والقوانين التي استخلصتها، ويحمل على إعادة التفكير في دور المثقف والعالم والمؤرخ، حيث ظهر هذا الدور، في معظم الأحيان، سلبياً وعقيماً، حيث تعامل هؤلاء مع النهضة المنشودة ومشاريعها بعقل مثالي حالم، أو بمنطق أيديولوجي مغلق.

وآية هذا التطور أن المثقف والعالم والمؤرخ لم يعمل بخصوصيته، وهي اضطلاع كل واحد منهم بدوره الإبداعي في إنتاج الفكر ونقده ومراجعته وصناعة الفكر، إذ رهان هؤلاء هو إيجاد واقع فكري جديد، وإنتاج أفكار جديدة، في حين أنهم في الأغلب تناسوا أدوارهم الحقيقية،

وصار جلّ اهتمامهم إقحام مقولات على الواقع بطريقة تبسيطية تعسفية ارتدّت عليه، فكانوا هم والمجتمع العربي والمسلم الضحية عند محـــاولات تطبيق هذه الأفكار وما ترتب عليها من برامج، وهكذا اقتصرت الأدوار المؤثرة لهذه النخبة الريادية على الترويج والاستهلاك، والدعوة إلى التـــبني والتطبيق، دون البحث والإبداع[1].

ليس ثمة شك أن المشروع الحضاري النهضوي لإنقاذ القدس، الذي تدعو إليه الأوراق السابقة، يذهب بعيداً في اجتراح مقولة مؤداهـــا: إن الطريق إلى مدينة القدس من أجل إنقاذها وتحريرها هو الإجابة عـــن الأسئلة والشروط والقوانين التي طرحتها الدراسة، بمعنى أن القدس هـــي النتيجة النهائية أو الثمرة الخالصة في مشروع طويل ينبغي أن يبدأ مـــن نقطة ما في عقل وواقع الإنسان العربي والمسلم.

وقد طرح أحد مفكّري العرب رؤيته لهذه المسألة بالقول: «لمـــاذا تطلّب وفاق العرب مع العصر كل هذا الوقت الطويل دون جدوى؟ هذا السؤال المصيري النازف كالجرح في ضمير كل عربي ملتزم... مأســـاوية

---

(١) علي حرب، أوهام النخبة، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربـــي، ١٩٩٦م) ص٨٦.

السؤال إنما تنبع من احتمالات الأجوبة عليه: فهل وصلت الأمة حقاً إلى مرحلة الشيخوخة فهي إلى الإدبار والعقم الحضاري؟ أم أضاعت الطريق؟ وأي طريق؟ أم ثمة من الأمراض المقعدة في تكوينها العام ما يشل المفاصل أن تسير السير الذي يقتضيه إيقاع العصر؟ تلك هي المسألة»[1].

إن إرادة المستقبل، التي حملت الأجيال العربية السابقة المتعاقبة منذ أزيد من قرن على تقديم التضحيات تلو التضحيات، إرادة ينبغي أن تنبعث من جديد في عقولنا وقلوبنا وفي سلوكياتنا، ذلك لأنه ليس هنالك من بديل عنها غير الاضمحلال والفناء.

ويمكن القول بشيء من المجازفة وكثير من اليقين: إن المشروع الحضاري النهضوي المأمول إمكانية تحقيقه -الآن- باتت ممكنة وذلك لجملة أسباب، من بينها:

التقدم الكبير الذي حصل في ميدان مناهج البحث وأدوات التحليل.

وثانيها النمو الكبير الذي تحقق لدينا على مستويات عديدة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

---

(١) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، ص١٦٩-١٧٠.

وثالثها التجارب التي خاضها الإنسان العربي والمسلم واكتسب منها دروساً وقناعات عدة.

ورابعها أن القضايا العربية والإسلامية الداخلية مثـــل الديمقراطيـــة والتنمية ونوعية التعليم هي قضايا تواجه مصيراً يختلف نوعياً عن الـــذي عرفته من قبل.

لكن هذا كله: «لا يعني بحال من الأحوال ترك الأمور لفعل الوقت وحده، كلا، إن إرادة المستقبل تبقى مشلولة جوفاء إذا لم تبن على إرادة التغيير وعلى ممارسته بعقلانية وتخطيط وصبر وأمل، والتغيير يبدأ أو يجب أن يبدأ من تغيير طريقة النظر إلى الأمور، من تحليل الواقع تحليلاً يجمع بين النظرة الموضوعية والهدف الاستراتيجي، هدف التغيير وإعادة البناء»[1].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦٦.

التوصيات

١- إن العمل بصورة متوازية هو السبيل الأمثل للتعامل مع قضية القدس، بمعنى إدراك الواقع الذي يحيط بالمدينة سياسياً وعسكرياً وثقافياً من جهة، واستئناف المشروع الحضاري النهضوي لإنقاذها من جهة أخرى، وهذا ما سعت الدراسة إلى تكريسه، حيث يتوازى العمل في سبيل التعامل اليومي مع قضية القدس مع التأسيس للمشروع المأمول.

٢- وضع آليات معينة من المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني في البلاد العربية والإسلامية، من أجل تنفيذ خطط وبرامج نظرية وتطبيقية تكشف عن الأخطار المحيطة بالمدينة، وتبرز الوسائل الممكنة للدفاع عن القدس وما فيها أمام المجتمع الدولي، مع ضرورة توحيد أو تنسيق الجهود في إطار مؤسسي يمنح هذه الأفكار السابقة زخماً إضافياً يعطيها الفرصة للتحول من مرحلة الكشف والتوضيح إلى مرحلة العمل الحقيقي للإنقاذ والتحرير.

٣- إن مدينة القدس تعيش في أسوأ ظرف تاريخي منذ تأسيسها في جميع المجالات نتيجة الاحتلال الصهيوني وممارساته المستمرة ضدها، ولكن بالمقابل ما زالت الفرصة متاحة لتحقيق مشروع أو مشاريع حضارية نهضوية تتأسس على منهجية علمية، وتركز على الغاية الأسمى التي تمنح هذا المشروع مشروعيته وإمكانية انتصاره.

الفهرس

وكـــــلاء التـــوزيــــع

البلد	اسم الوكيل	رقم الهاتف	عنوانه
قطـــــــر	دار الثقافـــــــــــــــــة دار الثقافة «قسم توزيع الكتاب»	٤٦٢٢١٨٢ ٤٤١٣٤٧١	ص.ب: ٨١٥٠ – الدوحة فاكس: ٤٤٣٦٨٠٠-بجوار سوق الجبر
البحـــــرين	مكتبـــــــــة الآداب	٢٣١٠٦٢ ٢١٠٧٦٨(المنامة) ٦٨١٢٤٣ (مدينة عيسى)	ص.ب: ٢٨٧ – البحرين فاكس: ٢١٠٧٦٦
الكويـــــت	مكتبة دار المنـــار الإســـلامية	٢٦١٥٠٤٥	ص.ب: ٤٣٠٩٩ حولي شارع المثنى رمز بريدي: ٢٣٠٤٥ فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤
سلطنة عمان	مكتبـــــة علــــوم القـــــرآن	٧٨٣٥٦٧٧	ص.ب: ١٩٦٠ روي ١١٢ فاكس: ٧٨٣٥٦٨
الأردن	شركة وكالة التوزيع الأردنية	٥٣٥٨٨٥٥	ص.ب: ٣٣٧١ – عمان ١١١٨١ فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣
الـــــيمن	مجموعـــــة الجيـــل الجديـــــد	٧٨٠٤٠-٧١٣٦٣ ٢٧٠٣٨ -٧٥٨١١	ص.ب: ٥٤٤ – صنعاء فاكس: ٢١٣١٦٣
الـــــسودان	دار الريـــان للثقافـــة والنـــشر والتوزيع	٤٦٦٣٥٧	ص.ب: ١١١٦٦ – الخرطوم فاكس: ٤٦٦٩٥١
مـــــصر	دار السلام للطباعـــة والنـــشر والتوزيـــــــع والترجمـــــــــة	٢٧٤١٥٧٨ ٢٧٠٤٢٨٠ ٥٩٣٢٨٢٠	ص.ب: ١٦١ غورية ١٢٠ ش الأزهر – القاهرة فاكس: ٢٧٤١٧٥٠
المغــــــرب	مكتبة منار العرفان للنشر والتوزيع	٧٣٣٣٢٩	نهج موناستير رقم ١٦ – الرباط
الجزائــــــر	دار الوعي للنـــشر والتوزيـــع	٠٢١٣١٧٠١٣٦٤٦ ٠٢١٣٥٤٥١١٠١٥	القطعة رقم ١٤٢ ب حي الثانوية – الروبة -الجزائر
إنكلتـــــرا	دار الرعايـــــة الإســــلامية	(01) 272-5170/ 263-3071	Muslim welfare House, 233. Seven Sisters Road, London N4 2DA. Fax: (071) 2812687 Registered Charity No:271680

مركز البحوث والدراسات

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠

فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢

برقياً: الأمة – الدوحة

ص.ب: ٨٩٣ – الدوحة – قطر

موقعنا على الإنترنت:
www. sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E.Mail
M_Dirasat@Islam.gov.qa

ثمن النسخة

الأردن	(٧٠٠)	فلس
الإمارات	(٥)	دراهم
البحرين	(٥٠٠)	فلس
تونس	دينار واحد	
السعودية	(٥)	ريالات
السودان	(٥٠)	قرشاً
عمان	(٥٠٠)	بيسة
قطر	(٥)	ريالات
الكويت	(٥٠٠)	فلس
مصر	(٦)	جنيهات
المغرب	(١٠)	دراهم
الجزائر	(١٢٠)	ديناراً
اليمن	(٤٠)	ريالاً

* الأمريكتان وأوروبا وأستراليا وباقي دول آسيا وأفريقيا: دولار أمريكي ونصف، أو ما يعادله.

كتاب الأمة

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات - قطر

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠ - فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢ - ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

صدر منها :

• مشكلات في طريق الحياة الإسلامية	الشيخ محمد الغزالي
• الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف	د. يوسف القرضاوي
• العسكرية العربية الإسلامية	اللواء الركن محمود شيت خطاب
• حول إعادة تشكيل العقل المسلم	د. عماد الدين خليل
• الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري	د. محمود حمدي زقزوق
• المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري	د. محسن عبد الحميد
• الحرمان والتخلف في ديار المسلمين	د.نبيل صبحي الطويل
• نظرات في مسيرة العمل الإسلامي	أ. عمر عبيد حسنه
• أدب الاختلاف في الإسلام	د. طه جابر فياض العلواني
• التراث والمعاصرة	د. أكرم ضياء العمري
• مشكلات الشباب: الحلول المطروحة والحل الإسلامي	د. عباس محجوب
• المسلمون في السنغال.. معالم الحاضر وآفاق المستقبل	أ. عبد القادر محمد سيلا
• البنوك الإسلامية	د. جمال الدين عطية
• مدخل إلى الأدب الإسلامي	د. نجيب الكيلاني
• المخدرات من القلق إلى الاستعباد	د. محمد محمود الهواري
• الفكر المنهجي عند المحدثين	د.همام عبد الرحيم سعيد
• فقه الدعوة: ملامح وآفاق.. في حوار	أ. عمر عبيد حسنه
• قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر	د. زغلول راغب النجار
• دراسة في البناء الحضاري	د. محمود محمد سفر

● في فقه التدين فهمًا وتنزيلاً	د. عبد المجيد النجار
● في الاقتصاد الإسلامي	د. رفعت السيد العوضي
● النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية	د. محمد أحمد مفتي و د.سامي
● أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق	د. أحمد محمد كنعان
● المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي	د.عبد العظيم محمود الديب
● مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي	نخبة من المفكرين والكتاب
● مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح	د. ماجد عرسان الكيلاني
● إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها	د. ماجد عرسان الكيلاني
● الصحوة الإسلامية في الأندلس	د. علي المنتصر الكتاني
● اليهود والتحالف مع الأقوياء	د. نعمان عبد الرزاق السامرائي
● الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع	أ. منصور زويد المطيري
● النظم التعليمية عند المحدثين	أ. المكي أقلاينة
● العقل العربي وإعادة التشكيل	د. عبد الرحمن الطريري
● إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق	د. يوسف إبراهيم يوسف
● أسباب ورود الحديث	د. محمد رأفت سعيد
● في الغزو الفكري	د. أحمد عبد الرحيم السايح
● قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي	د. أكرم ضياء العمري
● فقه تغيير المنكر	د. محمد توفيق محمد سعد
● في شرف العربية	د. إبراهيم السامرائي
● المنهج النبوي والتغيير الحضاري	أ. برغوث عبد العزيز بن مبارك
● الإسلام وصراع الحضارات	د. أحمد القديدي
● رؤية إسلامية في قضايا معاصرة	د. عماد الدين خليل
● المستقبل للإسلام	د. أحمد علي الإمام
● التوحيد والوساطة في التربية الدعوية	أ. فريد الأنصاري
● الإسلام وهموم الناس	أ. أحمد عبادي

● التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون	د. عبد الحليم عويس
● عمرو بن العاص.. القائد المسلم.. والسفير الأمين	اللواء الركن محمود شيت خطاب
● وثيقة مؤتمر السكان والتنمية.. رؤية شرعية	د. الحسيني سليمان جاد
● في السيرة النبوية.. قراءة لجوانب الحذر والحماية	د. إبراهيم علي محمد أحمد
● أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية	د. أحمد بن عبد العزيز الحليبي
● من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق	أ. عبد الله الزبير عبد الرحمن
● عبد الحميد بن باديس "رحمه الله" وجهوده التربوية	أ. مصطفى محمد حميداتو
● تخطيط وعمارة المدن الإسلامية	أ. خالد مصطفى عزب
● نحو مشروع مجلة رائدة للأطفال	د. مالك إبراهيم الأحمد
● المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب	د. سالم أحمد محل
● من فقه الأقليات المسلمة	أ. خالد عبد القادر
● الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي	د. عبد المجيد السوسوة الشرفي
● النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا.. قراء في البديل الحضاري	د. قطب مصطفى سانو
● إشكاليات العمل الإعلامي.. بين الثوابت والمعطيات العصرية	د. محي الدين عبد الحليم
● الاجتهاد المقاصدي.. حجيته.. ضوابطه.. مجالاته	د. نور الدين مختار الخادمي
● القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر	أ. عبد المجيد بن مسعود
● أضواء على مشكلة الغذاء في العالم العربي	أ. عبد القادر الطرابلسي
● نحو تقويم جديد للكتابة العربية	أ. د. طالب عبد الرحمن
● دور المرأة في رواية الحديث في القرون الثلاثة الأولى	أ. آمال قردش بنت الحسين
● الإعلان من منظور إسلامي	د. أحمد عيساوي
● تكوين الملكة الفقهية	أ. د. محمد عثمان شبير
● الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري.. أنموذج مالك بن نبي	أ. بدران بن مسعود بن الحسن
● الترويح وعوامل الانحراف.. رؤية شرعية	أ. عبد الله بن ناصر السدحان
● فقه الواقع .. أصول وضوابط	أ. أحمد بوعود
● دعوة الجماهير.. مكونات الخطاب ووسائل التسديد	د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

● علوم حضارة الإسلام ودورها في الحضارة الإنسانية	د. خالد أحمد حربي
● إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع	د. عبد الباقي عبد الكبير
● مهارات التربية الإسلامية	د. عبد الرحمن بن عبد الله المالكي
● عولمة الجريمة.. رؤية إسلامية في الوقاية	أ.د. أحمد شلال العاني
● ضوابط في فهم النص	د. عبد الكريم حامدي
● في أدب الأطفال	محمد بسام ملص
● وثيقة المدينة.. المضمون والدلالة	أحمد قائد الشعيبي
● منهج السياق في فهم النص	د. عبد الرحمن بودرع
● التقنيات الحديثة.. فوائد وأضرار	أ.د. شعاع هاشم اليوسف
● البعد المصدري لفقه النصوص	د. صالح قادر الزنكي
● حقوق الإنسان في ضوء الحديث النبوي	أ. يسري محمد أرشد
● الدعاء.. سبيل الحياة الطيبة	د. سعاد الناصر
● العربية تواجه التحديات	أ.د. طالب عبد الرحمن
● النص الشرعي وتأويله.. الشاطبي أنموذجاً	د. صالح بلقاسم سبوعي
● الحاكمية في الفكر الإسلامي	د. حسن موسى لحساسنة
● أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع	د. أحمد عوف عبد الرحمن
● فقه الوسائل في الشريعة الإسلامية	د. أم نائل بركاني
● الحضارة الإسلامية جذور وامتدادات	د. سعاد رحائم
● حرية الرأي في الإسلام.. مقاربة في التصور والمنهجية	د. محمد عبد الفتاح الخطيب
● الإدارة التربوية.. مقدمات لمنظور إسلامي	د. عارف عطاري
● إنتشار الإسلام في كوسوفا	أ. سامر بيروش أحمدي
● توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية	د. علي القريشي
● استشراف المستقبل في الحديث النبوي	د. إلياس بلكا
● من وسائل القرآن في إصلاح المجتمع	أ. أمين نعمان الصلاحي
● تعامل الرسول ﷺ مع الأطفال تربوياً	د. حصة بنت محمد بن فالح الصغير

مركز البحوث والدراسات

جائزة الشيخ

علي بن عبد الله آل ثاني

للعلوم الشرعية والفكر الإسلامي

إسهامًا في تشجيع البحث العلمي والارتقاء الثقافي الفكري، والسعي إلى تكوين جيل من العلماء،

تطرح موضوعها لعام ٢٠٠٨م

«فقه السنن الإلهية ودورها في البناء الحضاري»

قيمة الجائزة (١٧٥) ألف ريال قطري

آخر موعد لاستلام البحوث حزيران (يونيو) ٢٠١٠م

- **مدخل:**

التعريف بالسنن وعلاقتها بأمانة التكليف والاستخلاف الإنساني، وإقامة العمران.

- **المحاور:**

- دور القرآن في بناء الوعي بالسنن الإلهية.
- أسباب غياب الوعي بهذه السنن وأثره في تخلف المسلمين (جدلية القدر والحرية، الفهوم المعوجة والتدين المغشوش...).
- فاعلية السنن:

- في مجال الكشف العلمي ـ قوانين العلم ـ، خصائص وصفات المادة (سنن الآفاق) .
- في مجال الاجتماع البشري وحركة التاريخ (سنن الأنفس).

- التكليف الإلهي باكتشاف هذه السنن وامتلاك القدرة على تسخيرها لتغيير ما بالأنفس، ومغالبة قدر بقدر.
- سبل استرداد الفاعلية وبناء الوعي بالمنهج السنني.

* ترسل البحوث بالبريد المسجل على العنوان التالي:

ص.ب: ٨٩٣ – الدوحة – قطر

لمزيد من الاستفسار حول الشروط، يمكن الاتصال على :

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠– ٤٣٠٩١٠١(٩٧٤+)- فاكس:٤٤٤٧٠٢٢

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa